- إنفتاح إقتصادى

١٩٠٨٠

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٦ / ٣ / ١٩٧٤
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

توجيهات للرئيس
بشأن الانفتاح الاقتصادى

اجتمع أمس الرئيس السادات بالدكتور عبد العزيز حجازى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والدكتور محمود عبد الحافظ وزير الاسكان والمهندس أحمد عز الدين هلال وزير البترول والثروة المعدنية والمهندس عبد الفتاح عبد الله وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والدكتور شريف لطفى رئيس جهاز التعاون الاقتصادى العربى والدولى

وعلم مندوب « الاهرام » أن هذا الاجتماع دام ساعتين ، وأن الرئيس أصدر فيه توجيهاته بشأن الانفتاح الاقتصادى والمشروعات الاستثمارية والمسائل الخاصة بالبترول والاسكان .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٨ / ٣ / ١٩٧٤

اجـراءات تنفيـذ سـياسة الانفتاح

علم مندوب « الاهرام » أن الرئيس أنور الســادات طلب الى الدكتــور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء سرعة اتخاذ الاجراءات التى تكفل تنفيذ الاجراءات والقرارات التى انتهى اليها مجلس الوزراء فى أسرع وقت .

وقد بدأ الدكتور حــاتم اتصالات واسعة مع الوزراء تقرر فيها مايلى :

(١) فى مجال تنفيذ سياسة اللامركزية فى الوزارات تقرر أن تنتهى كل وزارة خـــلال اليومين القادمين من اعداد القرارات التى تحدد اختصاصات الوزير حتى يمكنه التفرغ لرســم السياسة العامة للوزارة وما يستتبعه ذلك من تحديد اختصاصات القيــادات الاخرى داخل الوزارة .

وتقرر أن تكون هذه القرارات معدة للعرض على لجنة برنامج العمل الوطنى التى تجتمع بعد غــد برياسة الدكتور حاتم .

(٢) بدأ منذ امس تركيب خطــــوط الاتصالات التليفونية بين مصر والخارج

بعد أن تقرر زيادتها من ٣٠ الى ٦٠٠ خط وبحيث تكون جميع هذه الخطوط صالحة للعمل ابتداء من أول الشهر القادم ·

③ فى مجال سرعة الاتصالات بين الوزارات بدأ ترتيب تركيب تلكس داخل كل وزارة وفى الفنادق والمؤسسات السياحية ·

وتقرر أن تتم المراسلات بين الوزارات — فيما عدا المراسلات السرية — عن طريق التلكس · وسيتم اعداد دفتر خاص بالرسائل المتبادلة ووضع نظام عرضها فور تلقيها على المسئولين ·

④ كلفت وزارة التعليم العالى بإجراء حصر لاحتياجات كل كلية من الاجهزة العلمية وبحيث يكون هناك كشف كامل بكل هذه الاحتياجات يعرض على الدكتور عبد القادر حاتم يوم الاثنين القادم لسرعة توفيرها ·

⑤ تقرر أن تقوم وزارة التعليم العالى أيضا باعداد القواعد الخاصة بانشاء مراكز ومعاهد التدريب التى سيتم انشاؤها فى وزارة السياحة لتأهيل المصريين الفنيين للعمل فى مجالات السياحة والفنادق فى دول العالم

⑥ كذلك بدأت وزارة التعليم العالى اعداد قواعد تدريب الموظفين الذين يرغبون فى العمل بالتدريس فى الخارج وعلى أساس أن تتم الدراسات التى سيتلقونها خلال الفترة المسائية بما يسمح لهم بالجمع بين عملهم وتلقى الدراسات التى تفتح أمامهم أبواب الامل فى العمل فى الخارج وزيادة دخولهم ·

⑦ طلب الدكتور حـــاتم الى وزير الدولة للشباب أن تقوم وزارته من الان باجراء حصر شامل لمختلف فرص وعقود العمل في الدول الاجنبية حتى تـــكون أمام الشباب من الطلبة قبل ســـفرهم

⑧ تم الاتفاق على أن تبدأ وزارة التخطيط وضع نظام يكفل استفادة كل وزارة من العقل الالكتروني الضـــخم الموجود في هيئة التعبئة والاحصـــاء واعداد الموظفين اللازمين لذلك ـ

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــــرام

التاريخ: ٢٠ / ٣ / ١٩٧٤

التنميــة .. والانفتــاح الاقتصــادى

مكرم محمد أحمد

ثمة مثل صينى قديم يقول :
اذا اعطيت رجلا سمكة واحدة فربما تكفيه لوجبة ، اما اذا علمته كيف يصيد فسوف يقدر باليقين على ان ياكل طول حياته .

وذلك هو الفارق الحقيقى بين امة تدرك ان التنمية الشاملة هى هدفها الاساسى ، واختيارها الذى لا مفر منه ، وامة يرهقها طول الطريق فيلتبس عليها فهم المستقبل

والحقيقة انه لم يحدث من قبل ان راى العرب انفسهم فى قلب العالم على النحو الذى يرونه الان بعد حرب العاشر من رمضان ، غير انه لم يحدث ايضا من قبل ان تعرض العقل العربى لمثل هذا الزحام من الموجات المتداخلة فى شاشات رؤيته للمستقبل بهدف أن يضيع منه — وقت استثمار قوته — الهدف الحقيقى ، ويزوغ الجهد العربى وراء اهداف براقة لكن قبضها من قبض الريح .

وما من هدف ينبغى ان يحرص عليه العرب الان قدر التنمية الشاملة على ارض محررة ، اذا كنا نريد الرخاء ، واذا كنا نريد تحقيق الذات فى عالم اتسعت فيه الهوة بين الامم النامية والامم المتقدمة

ولقد استطاعت مصر ، المحدودة الرساميل ، المثقلة باعباء العمل القومى — وبالرغم من كل ما جرى — ان تقيم فى غضون السنوات العشرين الماضية هيكلا انتاجيا ايا كانت ثغراته الا انه قدر على الوفاء بمطالب كثيرة ..

وطبقا لما اعلنه الدكتور عبد العزيز حجازى ، فلقد استطاع جهد التنمية المصرية ان يحول المركة بما يربو الان على ٥ آلاف مليون جنيه ، كما استطاع ان يعيد الى دورة الانتاج استثمارات جديدة زادت قيمتها على نصف هذا المبلغ .

واستطاعت مصر ايضا ان تجعل من قضية التنمية خلال السنوات الماضية قضية اولى وهدفا اساسيا مستمرا امام العمل الوطنى سرعان ما لتنتقل الى دائرة الامة باكملها ليصبح الهدف القومى لنظم عربية مماثلة [العراق — سوريا — الجزائر] اختارت ذات الاسلوب الذى يقوم على اساس الطفرة واختصار الزمن واكتساح الكثير من مؤسسات الماضى .

وكان مصدر القصور فى كل هذه التجارب انها لم تركز جهدها الوطنى وتخطيطه فى نطاق تخصصات متكاملة تلائم الموقع والمكان وظروف المواد الاولية وانما حاربت جميعا على جبهة عريضة شملت كل التخصصات وكل الميادين .

وكان مصدر القصور الثانى فقدان التخطيط القومى حتى ان مراكز التنمية الوطنية لم تستطع ان تقيم فيما بينها على المستوى القومى علاقات التكامل فضلا من علاقات التنسيق الامر الذى ترتب عليه تبديد الجهد القومى فى مشروعات مماثلة كما خلق امام المستقبل امكانيات انفصال المصالح صراعا على السوق اكثر مما خلق من جسور التكامل او الوحدة .

وتناثرت مشروعات التنمية فى العالم العربى شظايا صغيرة منفصلة ككياناته السياسية فى عصر يقوم على المشروع الضخم الذى يتسم باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وعلى ربط الابحاث العلمية الباهظة التكاليف بالاساس الصناعى باعتبارها اكثر العوامل حسما فى انتاجية عصرنا .

ومع كل ذلك فالامانة التاريخية تفرض ان نقول ان الاسلوب الاخر للتنمية

١٩٠٨٥

والذي يقوم على اساس **التطور الرتيب الوؤود لا الطفرة التى تختصر الزمن** والذى جرى تطبيقه فى مجموعات عربية أخرى ، هذا الاسلوب هو الاخر **وان حقق بعض التقدم المحدود الا انه لم يستطع ان يتصدي بالفعالية الكاملة لمطالب العصر ولا للمشكلات الاجتماعية الناجمة من التطور المتصل لهذه المجتمعات فضلا عن المشكلة الرئيسية** التى فرضت نفسها على مجموعة دول البترول والتى تمثلت فى ضرورة تنويع اقتصادياتها باقامة اساس متين للتنمية يعوض النقص المتعاظم عاما **وراء عام فى البترول الخام والذى هو مصدرها الاقتصادى الوحيد** .

ومن هنا كان السؤال **الملح الان على العقل العربى : الى اين يمكن أن تسير** اتجاهات التنمية الصحيحة فى المستقبل ؟ والى اى مدى يمكن اللقاء بين نموذجين للتنمية تباينت فيهما علامات التصور ؟

ثمة فى مصر من يرون ان الانفتاح **الاقتصادى** سوف يعطى الحل للمشكلة

والانفتاح الاقتصادى **يعنى بالفعل بلوغ سن الرشد ومواءمة للتجربة مع علاقات العالم الجديدة** فالاستقلال لم يعد مجرد فكرة اخلاقية ولكنه اصبح أيضا ضرورة اقتصادية ، والعالم يدخل بعصر المفاوضات والمصالح المشتركة مرحلة جديدة ، اليابان والاتحاد السوفيتى رغم الخلاف الكامل فى البنية الاقتصادية لكل منهما يتكلمان الان لغة واحدة من امكانيات التكامل بين اقتصاديات البلدين حيث تمثل اليابان الموقع الصحيح لمصادر التمويل والمهارات المطلوبة لتطوير اقتصاديات شرق الاتحاد السوفيتى وسيبيريا فى حين تملك تلك امكانيات المواد الخام التى تفتقدها اليابان ، واوروبا ترى الان ان الجسور بين شرقها وغربها ينبغى ان تقوم على اساس الزيادة التدريجية فى الروابط الاقتصادية بينهما . وقطبا الصراع العالمى نفساهما ـ يرجوان الحفاظ على علاقاتهما الثنائية بمنأى عن تناقضات العالم الاخرى ومشاكله .

والانفتاح الاقتصادى لمصر فى هذا الاطار **يعنى المواءمة بين المكان والوظيفة** فمصر بموقعها المتوسط بين عالم المواد الخام فى الجنوب وعالم الصناعة فى الشمال ، وبين الشرق والغرب لا يمكن أن تكون مجتمعا مغلقا .

ولقد يستطيع الانفتاح الاقتصادى أن يزيل بعض الظروف الخانقة التى تعوق الاداء الكامل لطاقات الصناعة المصرية الراهنة ، ولربما يستطيع اكثر من ذى قبل ان يمكن فى مصر الظروف الناجحة لصناعات جديدة يتزايد دورها فى الاقتصاد العالمى وان لم تأخذ بعد حظها الكامل فى بلادنا كالسياحة .

ولقد يستطيع الانفتاح الاقتصادى الاسهام فى انعاش شرائح مختلفة من مجتمعنا ولكن الامر المؤكد أن المشكلات المصرية المتمثلة فى الزيادة الهائلة فى السكان والمفارقة الواسعة ما بين القرية والمدينة ، هذه المشكلات سوف تبقى مرهونة فى مستقبلها القريب او البعيد بهدف التنمية والاصرار على استمراره .

ولدينا المثال واضح فى تركيا التى تعتمد اعتمادا اساسيا على المعونات الاجنبية التى وصلت فى غضون السنوات الست الاخيرة الى ما يربو على بليون دولار ونصف ، ومع ذلك فلقد ظل الاقتصاد التركى بعيدا عن أن يحقق الاستقرار للمجتمع التركى الذى ما زال الدخل فيه دون ٢٧٠ دولارا فى العام .

واذن فانه **لا** مفر فى النهاية من أن تبقى التنمية هى الهدف الاساسى والمنشود والظروف كلها تفرض ارتباطا مصيريا بين التنمية المصرية كمجرد مثال ونموذج لدول القدرة البشرية فى العالم العربى وبين خطط التنمية العربية لاسباب عديدة .

اولها : **ان واحدا من ابرز عناصر القدرة العربية الراهنة يتمثل الان فى الموقف البترولى . وعلاقته بأزمة الطاقة العالمية ، هذا العنصر ككل المتغيرات الدولية يخضع**

فى شروطه بزيادة الثقل أو النقصان للجهد الذى يجرى فى معامل العالم المتقدم الان بحثا من بديل للبترول وللامد المحدود لاحتياطياته والتى يقدرها اكثر الخبراء تفاؤلا بربع قرن من الزمان .

ثانيا : **ان التقدم الاقتصادى والاجتماعى بات ضرورة ملحة بالنسبة لكل النظم العربية ذلك ان كل حكومة عربية قد اصبحت بشكل ما تواجه حركة صاعدة من المطالب نحو التنمية والاصلاح ولقد اقترن ذلك بنمو المتغيرات الاجتماعيه التى وقعت فى المنطقة بعد** الحرب العالمية الثانية ورفعت نطاق الحكم من الصفوة المختارة الى فئات اجتماعية اوسع ومدت جذور القرار السياسى ومبرراته الى ابعاد أكثر عمقا فى الحياة الشعبية .

ثالثا : ان هذا الاتجاه الواضح نحو تحقيق الذات والذى يغمر الحياة السياسية العربية ، والذى يهدف الى أن يكون مصير المنطقة معلقا بقواها الداخلية أكثر مما **هو** مرتبط بعوامل من خارجها ، هذا الاتجاه قد تأكد له بالفعل من خلال الدروب التى مرت بها أزمة الشرق الاوسط أن تحقيق **الذات العربية مرهون باستمرار التنمية بهدف خلق قاعدة القوة الاساسية التي لا تستطيع بدونها العوامل المحلية أن تصبح ذات تاثير حاسم .**

رابعا : أن فى نطاق متغيرات عالمنا بات واضحا ان اوروبا التى فقدت القدرة على أن تصبح قوة عالمية موحدة لن ترضى بالمثال السويسرى حيث يظل دورها محصورا فى نطاق الحياد **الاخلاقى** بين القطبين العظيمين والدور **الوحيد الذى تستطيع أوروبا ان تلعبه الان هو الدور الاقليمى حيث يتزايد اهتمامها بممارسة سياسات اكثر نضجا فى المناطق المجاورة لحدود الجماعة الاوربية والتى يمكن أن تصل اليها اثار التوسع الاقتصادى الاوروبى ومن ثم فان الامن الاوربى ليس وحده المرتبط بأمن الشرق الاوسط ..** وانما يربطهما ايضا المصالح المشتركة للتنمية هنا وهناك .

لكل هذه الظروف لم يعد هناك ما يبرر هذه القسمة القديمة التى كانت تسعى الى تقسيم العالم العربى الى نظم تاخذ باسلوب الطفرة ونظم اخرى تاخذ فى التنمية بالاسلوب التقليدى .

ان اسلوب الطفرة يفرضه الظرف الموضوعى المتمثل فى احتمالات نفاد البترول خلال ربع قرن .. ويفرضه الظرف الموضوعى الذى تنميه الان العلاقات الدولية الراهنة لامكانيات تنمية عربية ناجحة .

لكل هذه الظروف ايضا لم يعد هناك ما يبرر قسمة العالم العربى الى دول الثروة التى تملك البترول **ولا** تملك امكانيات التنمية واطاراتها البشرية ودول الثورة التى **لا** تملك الثروة ولكنها تملك الامكانيات البشرية ، ان التلاقى هنا ضرورة حياة كما انه ضرورة المستقبل الطرفين .

مجلس برياسة حجازى
لتنشيط سياسة الانفتاح الاقتصادي

تقرر انشاء مجلس أعلى للتعاون الاقتصادي العربى والاجنبى برياسة الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الاول لرئيس الوزراء وذلك للاشراف على تنشيط سياسة الانفتاح الاقتصادى ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والفنية ، ومحاربة معوقات الانفتاح .

وسيضم المجلس وزيرى المالية والتخطيط ورئيس جهاز التعاون الاقتصادي العربى والاجنبى ورئيس لجنة التعاون الفنى بوزارة الخارجية و ٥ من ذوى الخبرة والتخصصات الذين سيصدر قرار جمهورى بتعيينهم ، ومن بينهم المهندس سمير حلمى المشرف على الاتفاقيات مع المانيا الغربية والمهندس احمد عفت المشرف على الاتفاقيات مع امريكا والمهندس مرعى احمد مرعى المشرف على تنفيذ الاتفاقيات مع ايران .

وسيكون جهاز التعاون الاقتصادي العربى والاجنبى بمثابة جهاز استشارى يقدم للمجلس الاعلى الجديد الابحاث والخطط التنفيذية لسياسة التعاون مع رأس المال العربى والاجنبى .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٤/٩/٢٨

حديث الناس

ركز الرئيس السادات فى خطابه للدكتور حجازى الخاص بتكليفه بتشكيل الوزارة على الانفتاح .. فقد قال الخطاب « أن تضع الوزارة سياسة الانفتاح كاملة موضع التطبيق » وفى نفس الوقت .. اننا ونحن نطلق الحريات وندعو الى الانفتاح لابد وأن يكون للقانون هيبتــه وللمال العام حـرمته وللمرافـــق والخـدمات نزاهتها .. »

معنى هذا اننا علينا أن نسير فى طريقين متلازمين ارتبطا ببعضهمـا ارتباطـا وثيقا ذلك ان الانفتـاح سياسة مقررة ولابد من تنفيذها فهى الطريق الوحيد فعلا الى الرخاء والى تحقيق العبور الاقتصادى واى محاولة من اى جانب لتعـويق الانفتـاح أو لتعطيله بأية حجة من الحجج لابد من القضاء عليها فـورا وبلا تردد فلا شك أن هناك تيارا يعمل ضد الانفتاح لا لسبب الى لمصلحة شخصية محضة وخوف من انكشاف القصور الخطير الذى يغطيه ويحميه هــذا الانغلاق الذى عشـــناه سـنوات وسنوات .. هؤلاء الذين يتمسكون بالانغلاق لا مكان لهم بيننا الان فنحن نريد العقليات المتفتحة غير المعقـــدة والتى تريد لعجلة العمل أن تسير بلا معوقات ..

وفى نفس الوقت يجب أن نضع فى اعتبارنا هيبة القانون وحرمة المال العام .. فالانفتاح لايعنى مطلقا التعدى على القانون ولا يرضى على الاطلاق بنهب المال العام ، فسيادة القانون واحترام المال العام همـا الحارسان لسلامة الانفتاح .

على حمدى الجمال

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٦ / ٣ / ١٩٧٥

الرئيـس يطلب من حجـازى الاسراع

بتنفيذ مشروعات الانفتاح الاقتصادى لحل مشاكل الجماهير

عقد الرئيس أنور السادات اجتماعا فى اسوان ظهر أمس ، مع الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء ، وقد ركز الرئيس حديثه فى هذا الاجتماع على اهمية الاسراع بتنفيذ مشروعات الانفتـــاح الاقتصادى والاهتمام بمشروعات التنمية كأســـاس لحل مشـــاكل الجمـــاهير .

وأصـــدر الرئيس توجيهـــاته بضرورة الانطـــلاق بمشروعـــات الانتـــاج الاقتصـــادى ، وبتنفيـــذ اتفاقيـــات التعـــاون مع الدول الاشتراكية والغربية ، وبضرورة الاسراع بمناقشـــة المشروعات مـــع الدول المختلفـــة للتعجيـــل بتنفيذها خاصة فىمجال التعاون الصناعى أو التصدير أو التعدين أو التصنيع الزراعى .

وقـــد صرح رئيس الوزراء ، عقب الاجتماع الذى استغرق ساعتين وحضره الدكتور طاهر امين وزير الدولة للتعاون الاقتصادى ، بانه تم استعراض موقف تنفيذ الاتفاقيـــات الخاصـــة بالتعـــاون الاقتصـــادى ، وتنويع مصـــــادر هـــذا التعاون ، وقال انه تقرر طرح عدد من المشروعات الكبيرة،امام الدول المختلفة، مع مراعاة توافر وســـائل التكنولوجيـــا الحديثة فى تنفيذها .

وقال الدكتور حجازى انه تقرر أن تقوم البنوك المصرية ، بطرح مشروعات على هيئة شركات مساهمة ، تساهم فى تمويلها البنوك المصرية مع المراطنين .

وتقرر دعم هيئةالاستثمار بجهاز متخصص للاسراع بالبت فى مشروعات الانفتاح ، ويضم متخصصين فى كل مجالات العمل الاقتصادى ، اختصارا للاجراءات .

وعلم مندوب « الاهرام » أن الرئيس طلب من الدكتور طـــاهر أمين أن يدفع بدراسات المشروعات الانتاجية ما دامت تزيد من استخدام الطاقة على الا يتقيد باى قيود .

واعلن رئيس الوزراء انه تقرر اعداد مشروعات القوانين الخاصة بتحويل مدينة بور سعيد الى مدينة حرة .

وفى هذا الصدد علم مندوب «الاهرام» أن الرئيس الســـادات قرر الا يقتصر المشروع على المدينة وحدها ولكن بحيث يضم جزءا آخر على طريق دمياط ، على أن يبدأ التنفيذ فورا ، لتمتد المنطقـــة الحرة عدة كيلو مترات خارج بور سعيد .

وقال الدكتور حجازى الذى عاد الى القاهرة مساء أمس بأنه تقرر تشكيل الجانب المصرى فى اللجنة المصريـــة الامريكية المشتركة ، المنصوص عليها فى بروتوكول التعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة ، وهى تضـــم ١٥ من رجال الاعمال المصريين فى القطـــاعين العام والخاص .

وذكر الدكتور حجازى انه تقرر انشاء ٦ مكاتب للمستشارين الاقتصاديين لمصر فى الخارج يشمل نشاطها فى أمريكا والاتحاد السوفيتى والسوق الاوروبية المشـــتركة والدول العربية واليابان .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٩ / ٥ / ١٩٧٥
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ازالة معوقات الانفتاح الاقتصادى

قـرارات للاسراع فى تنفيـذ الانفتـاح

تم وضع تقرير عن معوقات الانفتاح الاقتصادي في مختلف القطاعات وكان الدكتور زكي شافعي وزير الاقتصاد قد اعد هذا التقرير لعرضـــه على مجلس الوزراء . كما يدرس الوزير حاليـــا القرارات والاجراءات الوزارية الكفيلة بازالة هذه المعوقات .

وقد تضمن تقرير الوزير عدة موضوعات هامة منها : ان بعض الجهات الحكومية مازالت تحتل اجزاء من المناطق الحـــرة بالقاهرة والاسكندرية رغم طلب الوزارة باخلائها لتسليمها للمستثمرين وذلك فضلا عن احتلال الاعراب لجزء كبير من المنطقة الحرة بالاسكندرية مطالبين بتعويض عن الاشـــجار والمزروعات الموجـــودة فى المنطقة ، ويقوم جهاز تنفيذ المشروعات الصحراوية بحصرهم وتقـــدير قيمـــة التعويضات حتى يمكن البدء فى تجهيز المنطقة . كما تضمن التقرير ان المساحة المطلوبة لبعض المشروعات مثـــل تكرير

البترول والبتروكيماويات ومواد البنـاء والغزل لا تتسـع لها المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية . وهناك اقتراح من وزارة الاقتصاد بضم مساحة اخرى من مشروع النهضة عند الكيلو ٣٦ طريق الاسكندرية مصر الصحراوى .

كما لوحظ ان من المعوقات الاساسية عدم توافر البيانات والاحصاءات اللازمة لكى يقوم المستثمر بدراستها لتقـديم مشروعه على ضوئها . كذلك فلا توجد مناطق صناعية مجهزة حتى الان لاقامة المشروعات التى تم اقرارها ،

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٩ / ٦ / ١٩٧٥

اجراءات هامــة لتنفيذ الانفتاح الاقتصادى يقرها مجلس الوزراء

تحويل جميـع الموانى لمناطق حـرة تدريجيا

اعطاء الشركات حرية التعيين وتحديد الأجور

منح القطـاع الخاص امتيـازات رأس المـال العـربى والأجنبى

فى جلسة استمرت ٧ سـاعات اتخـذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات الهامة التى تحقق دفعـة قوية لسياسة الانفتاح الاقتصادى ٠ سيبدأ التخطيط تدريجا من الآن لتحويل المـوانى المصرية الى مناطق حـرة ، بحيث تصبح مصر مركزا لتجارة الترانزيت واعادة التصدير ٠

وسوف تترك الحرية للوحدات الانتاجية لكى تحدد احتياجاتها من العمالة وتحديد الاجـور والمرتبـات والحـوافز ، وعـدم اجبارها على قبول عمالة جديدة ٠ وسيمنح القطاع الخاص كل الامتيـازات الممنوحة لرأس المـال العربى ٠ كذلك سوف يعـاد النظر فى سياسة مشـاركة المنتفعين فى الادارة بالصورة التى تعمق هذه المشاركة ٠

وكان السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء قد عرض على مجلس الوزراء فى اجتماعه امس مذكرة حول هذا الموضوع تستهدف تحقيق الانطلاق فى تنفيذ الانفتاح الاقتصادى ، واتخاذ اجراءات محددة تقوم على اعادة صياغة القوانين والتشريعات او اصدار قوانين وتشريعات جديدة •

ونصت المذكرة على أن يكون الانفتاح فى المجالين : الداخلى والخارجى مع التركيز فى الداخل على تحرير القطاع العام من كل القيود والتعقيدات ، وتشجيع القطاع الخاص على الانطلاق فى مجالات جديدة للتنمية • أما فى الخارج فقد ركزت على توفير كل التسهيلات لرأس المال الاجنبى والعربى « دون ماخوف على اشتراكيتنا أو جزع على اقتصادنا الموجه او انتقاص من مكاسب العاملين » •

وأهم ما تضمنته المذكرة التى وافق عليها مجلس الوزراء :

① التوسع التدريجى فى الاعداد والتخطيط لتحويل الموانى المصرية الى مناطق وأسواق حرة تنشيطا لتجارة الترانزيت وللصناعات التجميعية للسلع ذات الماركات العالمية ، ولتحويل مصر الى مركز لتجارة الترانزيت واعادة التصدير

② اطلاق الحرية للوحدات الانتاجية فى تصميم هياكلها التنظيمية للتخلص من العمالة الزائدة ، وعدم اجبارها على قبول عمالة جديدة عن طريق التوزيع الاجبارى للخريجين الا فى حدود ماتسمح به احتياجات الانتاج الفعلية • كذلك اطلاق حريتها فى وضع اجراءات وقواعد العمل بها ، وشروط ولوائح التوظيف ، وأسس تحديد الأجور والرواتب والمكافآت والحوافز ، بما يتناسب وظروف امكانياتها وانتاجها ، وذلك فى اطار القواعد العامة المرنة التى تقرها الدولة •

■ الاتجاه نحو المؤسسات المستقلة

③ تعميق مبدأ مشاركة المنتفعين فى الادارة ، بابتكار النمط التنظيمى الذى يحقق مشاركة الجماهير المنتفعة بالانتاج والخدمات بطريقة فعالة وتحرير الادارة ، والاتجاه نحو المؤسسات ذات الاستقلال المالى والادارى التى تعتمد على قدراتها الذاتية ومصادرها الخاصة فى تمويل نشاطاتها التى تبعد عن الاعتماد على سلطة الدولة ووصايتها •

④ منح القطاع الخاص كل الامتيازات الممنوحة لرأس المال العربى والأجنبى ، وتشجيعه على الانطلاق فى مجالات الاستثمار المختلفة ، بما فى ذلك الاستيراد والتصدير دون ما قيود أو عوائق •

■ ميزات جديدة للمستثمرين

⑤ بالنسبة لبعض المشروعات التى يتنازل المستثمرون فيها عن حقهم فى تحويل رأس المال أو نسبة الارباح بها — والمقررة قانونا — الى الخارج ، يمكن تقرير بعض الميزات الخاصة لهم ، ولاسيما اذا كانت هذه المشروعات تحقق اكتفاء ذاتيا ، مع ملاحظة أن معظم هؤلاء المستثمرين من العرب أو المصريين العاملين فى الخارج •

كما تضمنت المذكرة فى مجال التيسير

على المستثمرين ، تعديل المادة الثانية من قانون الاستثمار بحيث يسمح بامكان استخدام المعدات ووسائل النقل اللازمة للمشروع « مستعملة » لفترة لا تتجاوز سنتين وبشرط صلاحيتها للعمل ، طالما يتم تقييم الالات عند دخولها بقيمتهـــا الحقيقية على ضوء حالتها وصلاحيتها . والمعروف أن القانون الحالى يشترط أن تكون هذه المعدات جديدة لم يســبق استعمالها .

■ الرد على حملة التشكيك في سياسة الانفتـــاح

وقال رئيس الوزراء في مذكرته انه عندما نادى الرئيس أنــور السادات بالاخذ بسياسة الانفتاح ، ومع الاقتناع الكامل بحتميته فقد انطلقت بعض الاراء الرسمية وغير الرسمية تعبر عن الانفتاح بمذاهب شتى ، أحدثت من التشــكك والتناقض والتخوف ما يهدد معنى الانفتاح

وعلى سبيل المثال فقد ثارت تساؤلات حول « **اوجه الحماية المقررة لراس المال المستثمر** » .. والرد هو أنه مما لا شك فيه أن أساس الانفتاح هو التخلص من العقبات والقيود التى لا مبرر لها وتيسير دخول رأس المال العربى والاجنبى والخبرة الاجنبية مع منحها الضمان الكافى من ناحية حماية رأس المال وضمان عــائد مجز يجوز تحويله الى دولة الاصل . وهذا كله تضمنه قانون الاستثمار .

ومن ناحية أخرى تلزم المادة ١٤ من القانون ، المستثمر الأجنبى بتقديم بيان الى هيئة الاستثمار كل ٣ شهور بحركة حسابه بالنقــــد الاجنبى

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الـــــوطـــــن
التاريخ : ١٩٧٦/٢/١٧

مصر السادات ...

انفتاح على الغرب وابتعاد عن العرب !

بحث الرئيس المصري طويلا عن طريقة للتحالف مع الولايات المتحدة لانها باعتقاده الدولة الوحيدة القادرة على حسم النزاع في الشرق الاوسط بمجرد ان تمارس ضغوطها على اسرائيل .

يرى السادات أن التحالف من ناحية اخرى يوفر له كل امكانيات النجاح ويخرج العالم الغربي من ازمته الاقتصادية بفضل سلاح البترول الذي استخدم في حرب اكتوبر وقدم للشركاء العرب فوائد عظيمة كانت مصر فيها المستفيدة الاولى ، حظها انها كانت ملتقى هذا التحالف الاميركي للقوى الاقتصادية العربية ووجدت ان امنها سيتحقق في سياسة الانفتاح

أول خرق ظهر في الجبهة الداخلية التي

كانت تلتئم وراء السادات حتى ذلك الحين هو مقال حسنين هيكل « بصراحة » في صحيفة الاهرام حيث حذر في فبراير عام ١٩٧٤ من أخطار السياسة الجديدة ·

كان الكاتب يعتبر زعيم الخط المتعاطف مع السياسة الاميركية للنظام الناصري غير أن مقالة الاخير تضمن تحفظات جدية في الاتجاه التقليدي نحو الغرب وطالب بسياسة التوازن بين المعسكرين ، ولكن في أعقاب هذا المقال اقيل هيكل من منصبه الصحفي ·

بدأت الصحافة المصرية تشن حملة معادية للناصرية حيث ظهر في مصر الصحفي على أمين المطرود من قبل ناصر بتهمة التعاون مع المخابرات الاميركية وأصبح رئيس تحرير صحيفة الاهرام، وقد سمح بعرض فيلم يهاجم النظام الناصري وهو « زائر الفجر » الذي أخرجه يوسف شاهين مشهرا فيه لما كانت تمارسه المخابرات في العهد الناصري ·

كانت تظهر في الشوارع بعض أعمال القمع فيما كانت الصعوبات في الحياة اليومية تؤدي الى تفاقم الامور · وفي شهر سبتمبر عام ١٩٧٤ تجمع عمال مصانع « حلوان » في اضراب لمطالب اقتصادية بحتة وهؤلاء العمال أنفسهم نزلوا في مطلع عام ١٩٧٥ الى القاهرة ليقدموا مطالبهم الى مجلس الشعب وثورتهم هذه أخمدت بالقوة كما حصل أيضا في مصانع الغزل في « المحلة الكبرى » بتاريخ ٢١ مارس عام ١٩٧٥ ·

الرأسمال الوطني والدولي

بعد بضعة أيام من فشل المفاوضات مع هنري كيسنجر في نهاية مارس كان على الرئيس السادات أن يواجه المشاكل الداخلية المتفاقمة يوما بعد يوم · وقد وجه خطابا من الراديو لمدة أربعين دقيقة بتاريخ ١٤ ابريل كرسه لمناقشة

الوضع الداخلي وأعلن لاول مرة فشل الانفتاح الاقتصادي مضيفا الى ذلك قوله بأن التغيير يجب أن يتناول الاساس قبل الشكل وبهذا لم يكن يعني التخلي عن سياسة الانفتاح ولكنه اصر على تفسير أسباب الفشل لهذه السياسة والذي أسنده الى الجهاز الاقتصادي الموروث والمعني بالدرجة الاولى بهذا الفشل · ولكن هل اعتقد السادات بأن التطور الرأسمالي في البيئة الاقتصادية سيكون في صالح الجماهير المصرية؟

حتى ذلك الوقت كانت حكومة الدكتور حجازي مكلفة بتنفيذ سياسة الانفتاح ووضع النقاط على الامكانيات التي يمكن أن توفرها الاستثمارات الخارجية دون التطلع الى الاعتبارات الداخلية · ولكن ذلك ليس بالامر السهل لانه لا بد من معالجة الداخل حتى يسهل الانفتاح الاقتصادي ·

يلاحظ أن الوزارة التي يرأسها ممدوح سالم لا تشتمل على تقنيين واخصائيين في الاقتصاد كما كان الحال في وزارة الدكتور حجازي اذ أن اسماعيل صبري وزير التخطيط المعروف بميوله الماركسية ترك هذا المركز والامور في مصر تسير في تناقض مستمر مع الوثيقة الوطنية التي وضعها عبد الناصر عام ١٩٦٢ ·

منذ حرب اكتوبر كانت القوانين المقدمة من الحكومة والمصادق عليها من المجلس تعني كلها الرساميل الاجنبية وتقديم التسهيلات لها · في يونيو عام ١٩٧٤ فتح قانون الاستثمارات المجال الصناعي والمصارف والتامينات التي كانت حتى ذلك الحين مؤممة وأعطيت امتيازات مماثلة لرساميل وطنية باجراءات تشبه الى حد بعيد ماكان يمارسه اقطاعيو العهد الملكي والرأسماليون الكبار · وسن قانون آخر يتعلق بتمثيل المصريين للشركات الاجنبية ··

اذن أصبح القطاع العام يتضاءل تدريجيا وفي خدمة الرأسمالية سواء كانت مصرية أو أجنبية ، وبمعنى آخر فان النظام العام يتشابه مع ما هو قائم في بريطانيا وفرنسا ·

ولتاكيد دور الانفتاح الاقتصادي سن قانون يسمح للقطاع العام في أن يبيع عمله لاشخاص بحجة أن القطاع الخاص يمكن أن يؤمن للعمال أكثر مما يؤمنه القطاع العام وهذه السلسلة من القوانين تجعل تطبيق الاشتراكية امرا مستحيلا ، اذن الاقتصاد المصري من الان فصاعدا هو اقتصاد راسمالي والقطاع العام لا يمثل الا نقطة ارتكاز للقطاع الخاص والراسمالي الدولي · اذن هل يجب أن يجابه المصريون منافسة خارجية ، ولكن كيف ؟

في الوقت الحاضر الانتاج الوطني لمصر عاجز أن يفي بثلثي حاجات البلاد مما يضطر مصر الى طلب القروض بمعدل ٥٣٪ من الدخل الوطني وهذا الرقم هو حقيقة عام ١٩٧٥ فبينما بلغت الواردات في ذلك العام ٢٠٠٠ مليون جنيه مصري بلغت الصادرات ٨٠٠ مليون جنيه أي اقل مما كان متوقعا · وعدم التوازن التجاري لا يزال يتفاقم من سنة الى أخرى وبعض الارقام عن الجنيه المصري توضح الحقيقة كما يلي :

وعلى سبيل المقارنة ان عجز الميزان التجاري بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ لم تتجاوز ٢٠٠ مليون جنيه ·

أما الارقام الاخرى فتظهر خطورة الوضع الاقتصادي وتفسر اخطار سياسة الانفتاح التي تعجل بزيادة الخسارة ، اذا كنا نغفل من جهة أخرى بأن العديد من القروض الخارجية لها اخطارها على السياسة الاقتصادية ·

مثلا القرض الذي بلغخمسين مليون دولار من البنك الدولي بفائدة ٨٪ هو قرض ضمنت الولايات المتحدة بتسديده من دخل قناة السويس وأعطى حقا للبنك في الاستيلاء على صلاحية شركة القناة في حالة التخلف ، وعقد مماثل تم مع شركة « بيرد » الاميركية مقابل ٤٠ مليون دولار بفائدة ٨٪ من أجل توسيع مصانع الاسمنت ويلزم الاتفاق مصر بنفس شروط البنك الدولي ولا يحق لمصر التصرف باسمنتها ما لم تسدد هذا القرض وهناك قرض آخر قيمته ٣٧ مليون دولار بفائدة ٥ر٨٪ بالمئة ومقيد بشروط صعبة ·

حتى أن البلاد العربية وان كانت الفائدة اقل فهى تتبع نفس الشروط لضمان سداد ديونها ·

قدمت أبو ظبي قرضا لمصر قيمته ١٣٢ مليون درهم بفائدة ٥ر٣٪ لشركة قناة السويس كما أن هناك قرضا للشركة قيمته ١٧٥ مليون ريال بفائدة ٥ر٣٪ بكفالة المملكة السعودية وقد اهتمت الرساميل العربية في الكويت بشركة أسمنت طرة وقدمت لها قرضا قيمته ٧ر٦ مليون دينار بفائدة ٦٪ ·

السنة	عجز الميزان التجاري بملايين الجنيهات	الديون بملايين الجنيهات	مجوع العجز
١٩٧٢	١٩٢	٣٥٣	٥٤٥
١٩٧٣	٢٠٥	٤٥٧	٦٦٢
١٩٧٤	٣٩٢	٧٦٢	١١١٨
١٩٧٥	١٣٦١	١٢٣٥	٢٥٩٦

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ٣٠ / ٤ / ١٩٧٦

«ليس ردا على الاتهامات
ولكن بحثا عن الحقيقة»

الانفتـــاح الاقتصـــادى

هـــل صحيح

أنه فتح البـاب لمجىء طبقة جديدة من الأثرياء ؟

أنه جـــر على مصـــر الديون الخارجية بفـــوائدها المتراكمـــة ؟



تحقيق : فـاروق جويـدة



جمال الناظر
وكيل وزارة الاقتصاد



عبد المنعم رشدى
رئيس هيئة الاستثمار

ما هى الحقيقة بالضبط في سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأت مصر انتهاجها منذ قرابة السنوات الثلاث .

لقد ردد البعض فى الفترة الاخيرة عـــدة اتهامات الى سياسة «الانفتاح الاقتصادى» بعضها ــ بحسن النيـــة ــ يبحث عن الحقيقة الكاملة لسر أزمتنا الاقتصادية ، وبعضها ــ بسوء النية ــ يهدف الى تشويه السياسة الوليـــدة وخنقها فى المهد قبل ان يكتمل نموها .

وتلتقى الاتهامات عند نقاط محددة .

منها ان سياسة الإنفتاح الاقتصادى فتحت الباب لظهور طبقة جديدة من كبار الاثرياء

ومنها ان هذه السياسة جرت علينـــا الديون الكبيرة بفوائدها واقساطها المتراكمة.

وفى مواجهة هذا كلــه يصبح ضروريا الان الاحتكام الى الظروف الاقتصادية للبلاد قبل وبعد سياسة الانفتـــاح الاقتصادى لكى يمكن بالفعل الرد على كل اتهام يوجه لهذه السياسة ســـواء عن حسن النية او عن سوء القصد .

قد يكون ضروريا طرح سؤال عام في البداية :
هل كانت سياسة الانفتاح الاقتصادي ضرورية بالنسبة لمصر ؟ بمعنى آخر هل كانت ظروف الاقتصاد المصري تتطلب الاتجاه لمثل هذه السياسة ؟

الانفتــاح الاقتصــادي ضــرورة

لا شك أن سياســـة الانفتاح كانت ضرورة فرضتها الظروف الاقتصادية على مصر ولم يكن هناك من بديل منها. هكذا يقول الدكتور حامد السايح رئيس البنك الاهلي .. يؤكد ذلك مجمـــوعة من الحقائق أهمها أن الدولة قدرت حجم الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية في عام ٧٥ بمبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه .في حين أن حجم المدخرات في مصر حاليــا لا يتجاوز ٤٢٥ مليون جنيه سنويا .. ومعنى هذا أنه لابد من استكمال الفرق بين المدخرات المحــلية والاستثمارات المطلوبة للتنمية . وهذا الرقم يبلغ ٧٧٥مليون جنيه . وهذه هي المشكلة الاولى

المشكلة الثانية : التقديرات تشير الى أن ٤٠٪ من مستلزمات الاستثمار اللازمة للتنمية تستورد من الخارج في شــكل معدات وآلات ومستلزمات انتاج وخامات .. معنى ذلك اننا نحتاج لمبلغ ٤٨٠ مليون جنيه عملات صــعبة لتوفيــر هــذه الاحتياجات .

يضاف الى ذلك مشكلة ثالثة تتمثل في احتياجات الدولة من السلع التموينيــة والاستهلاكية .. وهذه المشاكل جميعها تخلق مشكلة ١١٠٠ مليون جنيه هي حجم العجز في الميزان التجاري المصري الذي يمثل الفرق بين صادرات الدولة ووارداتها

فوق كل هذا – فيما يضيفه الدكتور حامد السايح – فما زالت أعباء المعركة مستمرة والانفاق العسكري ما زال يمثل ضغطا عنيفا على موارد مصر يقــدر بحوالي ١٠٠٠ مليون جنيه سنويا .

ويضاف الى كل ما سبق أن مصر تعاني من مشكلة الديون الخارجية . ان خدمة الديون التي تتمثل في أقساطها وفوائدها تشكل عبئا كبيرا على الموارد المحليــة والاجنبية . وتلتهم جزءا كبيرا من حصيلة البلاد من العملة الصعبة بل أن مصر اضطرت في كثير من الاحيــان الى الاقتراض من الخارج لسداد أقســاط الديون وفوائدها .

مشــــكلة الديــون

وتراكمت الديون على مصر لسنوات عديدة سواء الديون قصيرة الاجل أو المتوسطة أو الطويلة الاجل حتى تجاوزت الحدود الآمنة اقتصاديا للتوســـع في الاقتراض . وذلك واضح تماما من المبالغ الكبيرة التي ندفعها سنويا لخدمة الديون الخارجية . وبالتالي فقد كان من الضروري عدم التوسع في الديون الخارجية اكثر مما حدث . لهذا كان لابد من الاتجــاه الى الاستثمارات العربيــة والاجنبيــة بتمويل مشروعات التنمية في مصر وكان هذا هو الهدف الاول لسياسة الانفتاح

وقد كان مفروضا علينا .. ولم يكن فيه خيار .. فرضته ظروف الاقتصاد المصرى اكثر من اى عوامل أخرى .

ولكن أثرياء الانفتاح يثيرون الان قول البعض .. بان الثروات التي ظهرت في مصر في السنوات الاخيرة كانت من آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي وان المليونيرات الجدد كانوا من ابناء هذه السياسة ؟

ويرد عبد المنعم رشدى مدير هيئة الاستثمار : الواقع ان الثروات والاموال ظهرت فى مصر مع سياسة الانفتاح الاقتصادى ولم تكن من آثارها .

لقد كانت الثروات موجودة فى مصر طوال سنوات عديدة ولكنها ظهرت أخيرا مع الانفتاح ونتيجة الاحساس بالامان والغاء اجراءات التأميم والحراسة والمصادرة .. وغيرها . وبدأ المواطنون يشعرون بالاطمئنان .. ولهذا ظهرت الاموال على السطح .

بدايـــة الازمـــة الاقتصـــادية

ولكن : قد يكون السؤال الهام الان : متى ـ بالضبط ـ بدأت الازمة الاقتصادية فى مصر ؟ ..

يحدد مدير هيئة الاستثمار بدايتها بعام ١٩٦٢ :

فى هذا الوقت جاءت حرب اليمن بما فرضته على مصر من أعباء . وكان تدهور محصول القطن فى هذا العام .. وبدء الحكومة سياسة الاقتراض من البنوك وعمليات السحب على المكشوف والتوسع فى اصدار اذون الخزانة واستخدام احتياطيات الدولة من العملات الصعبة والذهب .

كل هذا كان من الاسباب التى أدت الى ظهور المشكلة بسرعة فى عام ٦٢ . وحدث بعد ذلك أن مشروعات التنمية الاقتصادية التى أقامتها الدولة لم تحقق العائد الاقتصادى المناسب الذى يغطى أقساط الديون وفوائدها وكان ذلك أضعف الايمان ولكنه لم يتحقق فى كثير من المشروعات والواقع أن سياسة القروض لم تحقق النتائج المطلوبة فى التنمية الاقتصادية فى مصر .. كما أنه لم يكن من السهل الاستمرار فيها وذلك لعدة اعتبارات :

■ أن حجم الديون الان قد وصل الى درجة لا يمكن أن يتعداها بالنسبة للاقتصاد المصرى . ولهذا كان لابد من الاتجاه الى الاستثمارات الاجنبية والمشروعات المشتركة لتحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر .

■ ان كثيرا من المشروعات التى أقيمت فى مصر فى ظل سياسة القروض لم تحقق العائد الاقتصادى المناسب وذلك يرجع الى أنها مشروعات متخلفة من حيث التقدم التكنولوجى الذى شهده العالم فى السنوات الاخيرة . ولهذا لم تستطع المنتجات الصناعية المصرية أن تفرض وجودها فى الاسواق الخارجية وأصبحت

تمثل عبئا على اقتصاديات الدولة في الوقت الذي لم تحقق فيه زيادة تذكر في حجم الصادرات والتي ما زالت حتي الان تتركز في المحاصيل الزراعيـــة رغم المشروعات الصناعية العديدة التي اقيمت في مصر .

■ ان التعاون في مجالات الانتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة ظاهـــرة تشترك فيها دول العالم الان شرقا وغربا حيث يلجأ المعسكر الاشتراكي الي التعاون مع الدول الاوربية وأمريكا واليابان في هذه المجالات . ولا شك أن سياســـة الانفتاح الاقتصادي في مصر كان من أبرز أهدافها محاولة الاقتراب من الانتـاج العالمي المتقدم .. ولعل الرحلة الاخيرة التي قام بها الرئيس أنور السادات لدول أوربا الغربيــــة وزيارته للمشروعــات الصناعية في هذه الدول يؤكد هذا الهدف

كما أن اتجـــاه مصر الى انشـــاء المشروعات المشتركة سوف يحقق هذا الهدف أيضا . فان انتاج الثلاجات في مصر على سبيل المثال ظل على نمط واحد لاكثر من ١٥ عاما .. ولم تتطور كذلك صناعة الغزل والمنسوجات في المحلة وكفر الدوار وصناعة السكر . هــذه الصناعات في مصر لم تعد تتناسب مع الانتاج العالمي سواء من حيث وسائل الانتاج التي تقدمت بصـــورة كبيرة أو نوعياته التي تتجدد يوما بعد يوم .ولذلك بدأت الشركات المصرية الان تدخل في مجموعة من المشروعات المشتركة لتطوير انتاجها . ومن هنا كانت سياسة الانفتاح ضرورة بالنسبة لمصر .

مـــن أين اذن ظهـــرت المشـــاكل ؟

الحقيقة هي أن الانفتاح الاقتصادي لم يأت بالمشاكل الاقتصادية التي نراها اليوم وانما كشف عنها . وفي ظل الانفتاح اتضح حجم المشاكل الاقتصادية في مصر وتراكماتها لسنوات عديدة .. هـــذا ما يؤكده جمال الناظر وكيـــل وزارة الاقتصاد ، ويضيف أن جميع السلع متوافرة الان في الاسواق ويستطيع كل مواطن أن يحصل على أي سلعة يريدها بدخل في ذلك السلع الاستثمارية قبل السلع الاستهلاكية . والمواطن الذي كان يمتلك « تولا » عمره ٥٠ عاما يسافر الان للخارج أو يشاهد في مصر « الانوال » الحديثة ثم يحاول استيرادها . لقـــد ساهم الانفتـــــاح في توفير الســــلع الاستهلاكية للمواطنين ولكنه ساهم أيضا في تطوير وسائل الانتاج في مصر سواء الانتاج الزراعي أو الصناعي .

لقد بدأت الماكينات والالات والمعدات الحديثة تدخل الان الى مصر . ولم يكن ذلك مسموحا به في ظل سياسة الانغلاق . وبدأ المواطنـــون يسافرون للخـــارج ويشاهدون أحدث ما وصل اليه العـــالم من تقدم في الانتاج . وبدأ القطاع العـــام يطور انتاجه . كما أن البنوك المصرية دخلت في منافسة مع البنوك الاجنبية التي أقيمت في مصر وبدأت مرحـــلة اعادة الحسابات .

وكان أيضا من ثمرات الانفتاح الاقتصادى دخول القطاع الخاص المصرى فى منافسة مع القطاع العام وانتهت نظرية الاحتكار وعادت المنافسة بين القطاعين كوسيلة لترشيد الاقتصاد المصرى . هذه العوامل جميعها ساهمت فى ايجاد تركيبه جديدة للاقتصاد المصرى حقيقة أن هناك من استفاد ماليا من سياسة الانفتاح الاقتصادى ولكن لا يمكن القول أن أثرياء مصر جميعهم جاءوا مع الانفتاح . كما انه من الظلم ان نقول ان الانفتاح مسئول عن المشاكل الاقتصادية التى تواجهها مصر الان . تماما مثل المدرس الذى أعطى تلميذا درسا لمدة أسبوع قبل الامتحان . كيف تحمله نتيجة رسوبه .. واهماله شهورا طويلة هذه المشاكل وليدة أعباء تحملتها مصر طوال عشرين عاما .. بدات بالتمويل بالعجز فى خطط التنمية .. وتفاقمت مع أعباء حرب اليمن وتفجرت مع نكسة ٦٧ ثم زادت حدتها مع ارتفاع الاسعار العالمية فى عام ٧٣ .. ثم كانت نتيجة النزيف الضارى ما نعانى منه الان .. بل أن المشكلة الاساسية التى تعوق سياسة الانفتاح فى مصر الان هى تدهور المرافق والخدمات وذلك حصاد سنوات عديدة ولم يحدث بين يوم وليلة .

وتبقى بعد ذلك كلمة أخيرة .. ان قانون الضرائب الجديد سوف يريح جميع الاطراف .. الذين يدفعون .. والذين يتهربون وأيضا سوف يريح أكثر الذين يتكلمون !! ☐

المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٤ / ٥ / ١٩٧٦
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الملـــف الـــكامل لقصـــة « الانفتاح الاقتصادى » فى مصر

- الآن: حصيلتنا فى عام ١٨٤ مشـــروعا رأسـمالها يزيد عن ٣٠٠ مليون جنيه
- والمؤكد: أن البداية الحقيقية .. عمرها ٩ أشـهر فقط



د. زكى شافعى

حديث أجراه:
عبد المنعـم عثمـان

قد يكون ضروريا ومناسبا الان — في الوقت الذى تعايش فيه بالدراسة والتحليل ما قدمته ثورة التصحيح فى ١٥ مايو فى كل جوانب الحياة المصرية وفى مقدمتها الجوانب الاقتصادية — ان نفتح ملف الحكاية الكاملة « للانفتاح الاقتصادى » فى مصر .

تلك السياسة الاقتصادية التىاخرت كل جوانبها التشريعية والتنظيمية منذ عامين ، والتى يمكن ان يقال — على حد تعبير الدكتور زكى شافعى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى — ان البداية الحقيقية لها لا يتجاوز عمرها الان الاشهر التسعة بعد ان بدأ الانتاج بالفعل فى عدد من المشروعات يبلغ راسمالها ٢٧ مليون جنيه من بين ١٨٤ مشروعا استثماريا ، تمت الموافقة عليها ويزيد راسمالها على الـ ٢٠٠ مليون جنيه فى العام الماضى .

ماهى بالضبط تفاصيل المراحل التى قطعتها سياسة « الانفتاح الاقتصادى » فى مصر حتى الان ؟ .. ومن أين تأتى انتقادات البعض لحجم ما حققته حتى الان ؟ ..

بالقطع اقدر من يستطيع تقديم التفاصيل الكاملة للحكاية الان هو وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى الدكتور زكى شافعى .

□ ما رايك فيما يقال ان الانفتاح الاقتصادى لم يحقق لمصر اكثر من بعض المظاهر التجارية ومنها على سبيل المثال مطاعم ويمبى ؟

● عندما اعلن الرئيس السادات سياسة الانفتاح الاقتصادى كان الهدف ولا يزال ان تحقق هذه السياسة الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية وزيادة الانتاج وادخال التكنولوجيا الحديثة لمصر لتواكب التقدم العالمى ، وهناك حقيقة اساسية لابد ان نقرها وهى ان الجوانب التشريعية والتنظيمية للانفتاح قد صدرت منذ اقل من عامين فقط ، كما ان المستثمرين كانوا فى حالة ترقب مستمر بسبب الوضع فى المنطقة . ولم يطمئن المستثمر الا بعد توقيع الاتفاقية الثانية لفصل القوات فى سيناء فى سبتمبر ١٩٧٥ ، لذلك فالعمر الحقيقى للانفتاح الاقتصادى لا يتجاوز ٩ اشهر .

ومع ذلك فقد تمت الموافقة على ١٨٤ مشروعا يزيد راسمالها على ٢٠٠ مليون جنيه ، فضلا عن ٢٠ من فروع البنوك الاجنبية والمشتركة فى مصر فى العام الماضى ، وبدا الانتاج فعلا فى مشروعات يبلغ راسمالها ٢٧ مليون جنيه ، منها مثلا مصانع للنسيج بدات فى الانتاج لتغطى جزءا من احتياجات السوق المحلية وتقوم بالتصدير ، فضلا عن بداية تنفيذ مشروعات فنادق تستوعب اكثر من ٢٥٠٠ سرير بواسطة شركات هيلتون — شيراتون — انتركونتيننتال — ماريوت وغيرها .

هناك ايضا شركات لانتاج المعدات البترولية ومشروعات لتخزين هذه المعدات المستخدمة فى المنطقة العربية والتى كانت من قبل تستورد من اوروبا او امريكا ، ولكن اريد ان اؤكد ان مطاعم ومبى ليست من بين مشروعات الانفتاح ، كما ان هذا المشروع لم يعرض قط على هيئةالاستثمار وهى الجهة الوحيدة المسئولة من تنفيذ سياسة الانفتاح وقبول المشروعات الاستثمارية .

□ هل المرافق فى مصر هى المعوق الاساسى فى تنفيذ المشروعات وما هى فى رايك الصعوبات الاساسية .. وما هى الحلول التى بدائها الحكومة ؟

● ليست المرافق هى السبب الوحيد فى تاخر تنفيذ الانفتاح ، ومن واقع تقرير هيئة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى — وهو تقرير يعرض لسياسة الانفتاح حتى ابريل الماضى ، فان هناك عادة فترة بين وضع قوانين للاستثمار الاجنبى فى اى بلد ووصول المال المستثمر فعلا لهذا البلد ، ففى المكسيك عدلت الحكومة قوانينها عام ٥٠ ولم يزد راس المال بصورة مكثفة الا فى عام ٥٥ ، وفى كوريا عدلت قوانينها بين عامى ٦٠ — ٦٢ وورد راس المال ٦٥ بصورةواضحة ، اما فى البرازيل فقد اتخذتالاجراءات التشريعية عام ٦٧ وبدا تدفق الاستثمار عام ١٩٧٠ ، ومع هذا فقد حققت مصر فى زمن قياسى تقدما ملموسا

في تنفيذ سياسة الانفتاح بالرغم من كل العقبات،

كل هذا في الوقت الذى لم ينم فيه تجهيز المرافق العامة في مصر لاستقبال المشروعات الاستثمارية، فبعد سنوات الاستعداد للحرب وتحت ظروف المعركة تركت المرافق وتأخرت حالتها وأصبح ضروريا أن نفكر فيها جديا ، **وهذا ما يجرى حاليا فعلا فلدينا خطة للتخلص من كل مشكلات المرافق خلال الخطة الخمسية على اكثر تقدير بل ستظهر آثار هذا التغير على تحسين الخدمة في بعضها في خلال ٢ — ٣ سنوات .**

فقد اتفقت وزارة الاقتصاد على قرضين للمياه والصرف الصحي مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعى في العام الماضي ، وقرضين لشبكة التليفونات بما في ذلك ٣ آلاف خط تلكس مع هيئة التمويل الدولية والصندوق السعودى للتنمية بمقدار ٥٤ مليون دولار فضلا عن قرض لتطوير ميناء الاسكندرية اللازم لخدمة الصادرات والواردات مع البنك الدولى وهيئة المساعدات الامريكية والبنك اليابانى للتنمية بمقدار ٦٥ مليون دولار .

ومع كل هذا فان عدد المشروعات التى وافقت عليها هيئة الاستثمار منذ نشأتها قد يزيد عن ٨٠٠ مشروع ، وكان من الممكن ان تزيد الاعداد عن ذلك **لولا اهتمامنا باعطاء الاولوية لمشروعات الانتاج والخدمات التى تستطيع أن تزود من صادراتنا بالعملات الحرة او تقلل من اعتمادنا على الاستيراد من الخارج فضلا عن تقديم تكنولوجيا جديدة ومتطورة في مختلف مجالات الانتاج والتسويق .** وتشغيل وتدريب العمالة المصرية ، ومن ذلك يتضح ان ما يقال من الانفتاح هو (وهمى) غير صحيح تماما .

☐ **ما هو تصوركم لوضع مصر لو لم تطبق الانفتاح الاقتصادى ؟**

● من المعروف ان ظروف الحرب خاصة بعد عام ١٩٦٧ قد تركت بصماتها على حال الاقتصاد المصرى ؛ وفي مواجهة المتطلبات الاساسية للشعب المصرى من اجل التنمية كان لابد من زيادة الانتاج من ناحية والاستفادة من الموارد المتاحة واستغلالها من ناحية أخرى ، في الوقت الذى بدأ العجز في ميزان المدفوعات في التزايد عاما بعد عام .

وكان الحل ينحصر في اتجاهين الاول هو الاقتراض لاقامة مشروعات والثانى هو السماح لرأس المال المصرى والعربى والاجنبى بالمشاركة في اقامة مشروعات جديدة .

باختصار تزايد حجم السكان ولم يقابله زيادة مماثلة في الموارد الاقتصادية نتج منه اختلال في الاقتصاد القومى بين الاستهلاك والانتاج وبين الادخار والاستثمار وبين الاجور والاسعار .

وكانت الزيادة الكبيرة في الاستهلاك اكثر مما تحتمل طاقة الجهاز الانتاجى ، فقد تحولنا تدريجيا الى مجتمع مستهلكين قبل ان نكون منتجين ، فلم نكتف باستيراد السلع الصناعية بل واصبحنا نستورد أغلب السلع الزراعية بما في ذلك الفول والعدس والجبنة البيضاء علاوة على القمح .

وتضاؤل الادخار المحلى الذى هبط بين ١٦٪ من الانتاج القومى الاجمالى في منتصف الستينات الى ٢٪ فقط اخيرا ، مما ادى لقصور واضح في مصادر التمويل المحلى لمواجهة الاستثمارات المحلية الثابتة ، الامر الذى ادى الى زيادة الفجوة التمويلية من ٦٠ مليون جنيه عام ٧٢ الى اكثر من الف مليون عام ١٩٧٥ .

من أجل هذا كله كان من الضرورى تجسيد نقاط القوة في الاقتصاد المصرى والتغلب على العقبات الراهنة باجراءات واقعية وهو ما سمى بالانفتاح الاقتصادى .

☐ **ما هي حصيلة المؤتمرات العديدة التى عقدت لمناقشة الانفتاح ... وهل افادت ؟**

● لاشك ان المؤتمرات التى اقيمت قد افادت كثيرا في شرح الموضوع لرجال الاعمال الاجانب وخاصة انها قد تضمنت مناقشات مع وزراء وكبار **مسئولين لتوضيح كل الجوانب المتعلقة بالانفتاح ، في نفس الوقت فقد عرفنا مشاكل المستثمرين وناقشنا معهم اسلوب حلها .**

مثلا كانت الشكوى من طول الاجراءات التى تتخذ في هيئة الاستثمار ، **وقد اصدرت تعليماتى بان يتم البت في اى مشروع مقدم في خلال ٦ اسابيع فقط** ، واجمع الكثيرون على قلة بل وعدم وجود معلومات من اقتصادنا القومى متوفرة للمستثمر ، ليعرف من خلالها جدوى مشروعه في مصر والعائد عليه منه ، **وقد واجهت هذه العقبة حتى المختصين بفحص المشروعات بالهيئة ، وقد بدأ فعلا عمل مركز المعلومات الاقتصادية بالهيئة واصبح في متناول اى مستثمر ان يستقى منه**

المعلومات التى يريدها بسرعة ودقة . وفى المؤتمر الاخير لادارة الانفتاح الاقتصادى طالب المؤتمر بضرورة عمل خريطة استثمارية توضح عليها الموارد البشرية والطبيعيةوتكونمرشدا للمستثمرين عند اختيار مواقع مشروعاتهم .

☐ بعض المستثمرين يشكون من طول الاجراءات حتى تتم الموافقة على مشروعاتهم ؟

● قد يكون هذا هو الواقع فى الماضى ، ولكن الان لا يمكن ان يتاخر الرد على طلب مستثمر عن ٦ اسابيع ، بفرض انه قدم الدراسات الاقتصادية الكافية عن المشروع ، ومن هنا تبرز اهمية دور فرق العمل فى هذا الاتجاه ، وفرق العمل عبارة من خبراء من الهيئة (هيئة الاستثمار) واساتذة الجامعة والمتخصصين فى الموضوع المعروض من الصناعة او الزراعة مثلا ، وتتم المناقشةفىحضور صاحب المشروع او ممثله ، **وهناك مثلا ٣ مشروعات زراعية تجرى دراستها بواسطة احدى فرق العمل الاول مجمع زراعى صناعى على مساحة ١٦ الف فدان ، واخر على مساحة ١٥ الف فدان براس مال مشترك بين يوغوسلافيا ومصر ، ومشروع شركة ايه جى انترناشيونال لزراعة ١٥ الف فدان موالح بغرب النوبارية .**

ويحضرنى هنا مثال لمستثمرين امريكيينحضروا لمصر لعمل مشروع بالتعاون مع مستثمرين عرب لاقامة مستشفى على احدث طراز وضاعوا فى متاهات بعض الوسطاء ١٧ شهرا واخيرا اهتدوا لهيئة الاستثمار ، وفى الهيئة تمت الموافقة على المشروع فى خلال شهر واحد منتقديم الطلب، فهل يمكن أن نعتبر هذا تقصيرا من الهيئة .

☐ ما رايك فى القول بان الانفتاح لابد وأن يكون بالمصريين وللمصريين ، وهل كل العتاب يقع علينا وحدنا ام على المستثمرين ايضا ؟

● لا نستطيع ان نخدع انفسنا ويخيل لنا ان انسياب رؤوس الاموال من الخارج سيحلمشاكل الاقتصاد المصرى ، ذلك انه انما يقع على عاتق مصر توفير القدر الاعظم من الموارد اللازمة لتنمية الاقتصاد المصرى ، اما انسياب رؤوس الاموال من الخارج فمجرد اضافة هامشية ، بل ان الحسنة الاولى للانفتاح هى انسياب التكنولوجيا الحديثة فى ركاب المشروعات المشتركة ، ولهذا السبب يقع على المصريين العبء الاكبر فى ميدان الانماء الاقتصادى ولهذا لا عجب ان استهدفت الخطة الخمسية (٧٦ – ٨٠) أن ترتفع بالادخار المحلى من ٢٪ من الناتج القومى الى ١٥٪ من الناتج السنوى ، ولهذا فان الانفتاح للمصريينوبالمصريين وبهدف تحديث الاقتصاد القومى .

☐ ما هو مستقبل مصر مع الانفتاح ؟

● لابد ان اذكر هنا حقيقة هو ان المشروعات الصناعية التى تضمنتها الخطة ٧٦ – ٨٠ يكون للقطاع الخاص فيها ٤٠ ٪ وهذا يعنى ان المستثمرين ايضا يمكنهم الدخول فى هذه المشروعات حيث لا يستطيع القطاع الخاصالمصرى بمفرده تغطية هذه النسبة وبالمناسبة سيعلن خلال مدة اسابيع عن مشروع ضخم لانتاج سيارات ومحركات رأسماله ١٥٠ مليون دولار ويستوعب ٣ آلاف عامل ، وهذا هو جزء من صورة المستقبل المشرق الذى تنتظره مصر الانفتاح . ☐

توقيع عقود ٤ شـــركات للانفتاح بالقناة

الاسماعيلية من محمد عامر وصابر عبد الوهاب : تم امس بالاسماعيلية توقيع عقود ٤ شركات مساهمة يسهم فيها راس المال الاجنبى مع راس المال المصرى لتحقيق الانفتاح الاقتصادى بمنطقة القناة ،تنفيذا لتوجيهات الرئيس انور السادات ، خلال زياراته لمنطقة القناة ، بضرورة اشراك أهالى المنطقة فى تحقيق المستقبل الاقتصادى بها. وهذه الشركات هى :

☐ شركة الاسماعيلية مصر للدواجن براس مال قدره ثلاثة ملايين جنيه ، لانتاج ٧ ملايين دجاجة سنويا .

☐ شركة التنمية الزراعية ، براس مال قدره مليون جنيه ، لاستصلاح وزراعة الاراضى الزراعية ، بالقطاع الريفى بمحافظة الاسماعيلية .

☐ شركة التبريدات لانتاج الثلج لخدمة المنطقة الحرة ببور سعيد ، والسفن العابرة للقناة برأسمال مليون جنيه . وتقام بالقطاع الجنوبى بالاسماعيلية .

☐ شركة الملابس الجاهزة ، برأس مال قدره نصف مليون جنيه ، لانتاج الملابس الجاهزة لتلاميذ المدارس والعمال فى التجمعات الصناعية .

وقد حضر توقيع هذه العقود : المهندس عثمان أحمد عثمان ، وزير الاسكان والتعمير ، والمهندس مشهور أحمد مشهور ، بوصفه سكرتير تنظيم مصر بمحافظة الاسماعيلية ، ومحمود زكى عبد اللطيف ، محافظ الاسماعيلية

ومن المقرر أن يطرح بنك مصر اسهم هذه الشركات للاكتتاب العام خلال الاسبوع القادم .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٦
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مجلس فني لدراسة الانفتاح

اقترح المهندس حسن عبد الفتاح ابراهيم نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع : انشاء مجلس فني متخصص لرسم الحدود الفاصلة بين الانفتاح المناسب والضوابط الواجب مراعاتها تحقيقا للصالح القومي ، والعمل على استيعاب التكنولوجيا المستوردة وتنشيط البحث العلمي لاستحداث الجديد الذي يضاف الى المستورد والمنقول للنهوض الاقتصادي .

وفي تقرير الى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي عن التنمية الصناعية بين القطاعين العام والخاص والقطاع المشترك قال ان مقومات النجاح الاقتصادي تقوم على :

● ضرورة توفير جو الثقة والاستقرار في المعاملات الاقتصادية بما يطمئن المستثمرين وأصحاب الاعمال على أموالهم ومشروعاتهم .

● توفير المرافق والخدمات اللازمة لقطاع الاعمال ، وعلى مستوى عال ، يمكن المستثمرين وأصحاب الاعمال من تسيير أمورهم بالسرعة والكفاءة اللازمتين

● اصلاح أحوال الادارة على مستوى الحكومة والقطاع العام بما ييسر للمستثمرين الاجانب معاملاتهم مع الادارات المختلفة.

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٧٧

حول سياسة الانفتــــاح الاقتصــــادى

بعد ثورة ١٥ مايو ، بدا الرئيس انور السادات يتجه نحو امرين على جانب كبير من الاهميـة بالنسبة لمستقبل مصر .. اولهمـا البنـاء الديمقراطى .. وثانيهما ــ وفى نفس الوقت ــ البنـاء الاقتصادى فهمـا مكمـلان لبعضهما ؛ ذلك أن الديمقراطيـة السليمة تتطلب تحرير لقمة العيش لدى كل مواطن وكذلك فالبناء الاقتصادى القوى ــ لا يتحقق الا فى مناخ كامل من الديمقراطية والحرية ..

والبنـــاء الديمقراطى لم يكن يتطلب اكثر من اتخـاذ عـدة اجراءات ، تحرر المواطن من كل القيود التى كانت مفروضة عليه حتى يشـعر بالامن والاطمئنان على حـاضره ومسـتقبله .. وفعلا تمت الاجراءات متتابعة ؛ تكمل بعضـهـا ، وكان هناك من يقول ان الجرعة ضخمة ، ولكن رئيس الجمهورية كان مقتنعا ان الشعب قادر على استيعابها ، وانه امضى سـنوات طوال فى انتظارها ، ومن حقه ان تتـاح له الفرصـة لكى يمارس حرية الحـركة والراى ، والمشـاركة الايجابية فى اتخاذ القرار ..

وكان من الضرورى ، ونحن نحقق للمواطن جوا من الحرية والديمقراطية ، لم ينعم بمثله من قبل أن نقيم له بناء اقتصـاديا قويا يدعم البناء الديمقراطى ، وبالتـالى ينطلق الشـعب نحو مستقبل افضل ، يعوض به كل ما فاته ، نتيجة لظروف وتراكمات كثيرة ومتعددة ..

والبناء الاقتصادى ليس امرا سـهلا ، يمكن اقامته بقرارات واجراءات وينتهى الامر ، كمـا هو بالنسبة للبناء الديمقراطى ،

فاقامة اقتصــاد سليم تحتاج الى وقت طويل ، والى جهـد ، والى تعـاون كامل ومخلص بين كل الاجهـزة ، فاذا مـا كانت البداية من الصفر ، كان الجهد المطلوب مضاعفا ، خصـوصا ان الظروف الدولية لم تعد تمكن اى دولة من ان تبنى نفسـهـا اقتصـاديا ، معتمـدة فقط على جهودها الذاتية ، وكل دولة مهما كانت امكانياتهـا ، فى حاجـة مستمرة لكى تتعامل مع الاسواق العالمية ، اما لتصريف منتجاتها او للحصـول على ما تحتـاج اليه ..

وظروف مصر كانت معروفة لنـا جميعا ..حروب متواصلة استنفدت كل قوانا ، وتراكمات كثيرة اضرت بكل مرافقنا العامة وبخل قومي وجه معظمه — ان لم يكن كله — لاسترداد ليس فقط الكرامة المصرية ، بل للكرامة العربية ككل ..

ونجحت مصر — بعد جهد شاق يقدر المسئولية ويدرك دورنا في المنطقة — في ان تدخل حرب أكتوبر ، وان تنتصر فيها .. وتغير في نفس الوقت صورة العرب بالنسبة للرأى العام العالمي ، وان تكسب تأييدا ضخما ، ظهرت اشكاله ومعالمه في الجمعية العامة ومجلس الامن ، وفي كل المؤتمرات الدولية التي عقدت على أي مستوى ..

وكان على القيادة المصرية بعد ان تم هذا النصر العظيم ، ان تبادر بترتيب البيت من الداخل ، وترفع عن سكانه المعاناة التي عاشوها سنوات طوال ..

ورفع المعاناة يعني توفير الغذاء والمسكن واصلاح كل المرافق التي وصل معظمها الى درجة الصفر ..

وكان السؤال المطروح : هل نستطيع جهودنا الذاتية ان نحقق كل ذلك ؟ .. وكانت الاجابة الطبيعية ان ذلك أمر بعد من المستحيل ، لا على المدى القريب فحسب ، بل على المدى الطويل أيضا ..

اذن : ما هو الحل ؟ ..
وما الطريق اليه .. ؟

واجمع كل الخبراء على ان قدرة مصر وحدها غير كافية لمواجهة كل تلك الاعباء ، ولابد من اعطاء الفرصة لاصدقاء مصر ان يتعاونوا معها في التغلب على ما تواجهه من مصاعب ومشكلات .. واصبحت هناك ضرورة ملحة لكي تلجأ الى الانفتاح الاقتصادى ، بوصفه السياسة المثلى والطريق الاوحد للاصلاح

.. ومن هنا كانت سياسة الانفتاح الاقتصادي ضرورة وليست ترفا ، أو بدعة ، أو عدولا — كما يدعي الفلاسفة — عن السياسة الاشتراكية التي نطبقها ..

وقبل المضى في تفاصيل هذه السياسة ، لابد وان نسجل انها ليست المرة الاولى التي نطبقها فيها ، فلقد سبق لنا ان بدانا هذه السياسة عام ١٩٦٨ ، في اطار محدود ، على أساس ان هزيمة سنة ١٩٦٧ ، ومتطلبات الظروف وقتها لم تكن تسمح بأن نطبق الانفتاح الاقتصادى كما يجب أن يطبق ..

سمحت الدولة في ذلك الوقت بزيادة حجم السلع المستوردة التي نحتاج اليها ، واعتمدت لها مبالغ كبيرة ، وهذا هو السر في عدم ظهور الازمات السلعية بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ ، وقبل أيضا في ذلك الوقت أن غلق السوق المحلية على الانتاج الوطني ، أدى الى

تدهور مستواه ، وان استيراد الانتاج الاجنبى سوف يخلق نوعا من الاحتكاك بين الانتاجين فيضطر الانتاج القومى الى رفع مستواه وتحسين نوعيته ..

اذن فسياسة الانفتاح الاقتصادي التى نطبقها الآن ليست بدعة ، كما قلت ، ولا تتعارض مع وضع الدولة ونظامها ، بل هى ضرورة تفرضها الظروف التى نمر بها ..

ولكن سياسة الانفتاح لم تؤد بعد الى النتيجة المرجوة منها ، وهذا يعود الى عدة أسباب ، فى مقدمتها :

□□ **اولا** : ان البعض منا قد صور هذه السياسة فى البداية على انها سوف تحقق المستحيل خلال اسابيع قليلة ، وذهبوا فى ذلك الى الدرجة التى تصور فيها المواطنون اننا سنبيت ونصحوا فنجد السماء تمطر لنا كل انواع العملات الصعبة ، بدرجة تغطى الشوارع والطرقات !!

□□ **ثانيا** : ان البعض منا تصور ان الانفتاح الاقتصادى فرصة متاحة لكى يحققوا من ورائها ثروات ضخمة فتصرفوا على هذا الاساس ، وأساء ذلك الى سياسة الانفتاح

□□ **ثالثا** : لعب الاتحاد السوفيتى — وما زال — دورا هاما فى الاساءة الى سياسة الانفتاح الاقتصادى ودفع بعملائه فى الداخل الى شن الهجوم عليهما جنبا الى جنب مع وسائل الاعلام السوفيتية — فالكلام واحد ، والشعارات واحدة والمنطق واحد .

وقد لجأت موسكو الى ذلك لسبب واضح هو ان واضعى السياسة السوفيتية وجدوا فى سياسة الانفتاح اضرارا بمصالحهم الاقتصادية .. فلقد كانت السوق المصرية مغلقة على الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية ..

- **لا مصانع الا من الكتلة الشرقية ..**
- **ولا سلع الا من انتاجها ..**
- **ولا تصدير الا لها ..**

وليت الاتحاد السوفيتى حاول ان يجعل من هذا التخصص طريقا لكى يستفيد ويفيد ، بل للاسف لقد بعث الينا بالالات التى اصبحت غير مستعملة ، وبالسلع التى رفضها المواطنون فى مصر .. **اذن فسياسة الانفتاح سوف تسلب الاتحاد السوفيتى وبعض دول الكتلة الشرقية ، فرصة التحكم فى السوق المصرية تصديرا واستيرادا ..**

ولذلك لابد من مهاجمتها ودفع اعوانه فى الداخل الى كتابة المقالات وطبع المنشورات التى تهاجم وتتهجم على سياسة الانفتاح الاقتصادى بالرغم من ان موسكو نفسها قد بدأت تطبق هذه السياسة وتفتح ابوابها للمصانع والسلع الاجنبية ..

□□ **رابعا** : اننا نطبق سياسة الانفتاح الاقتصادى بقوانين تنص على الانغلاق ..

وساضرب لذلك مثلا بسيطا مستمدا من قانون الجمارك ..

ان هذا القانون يحدد مثلا الطريق لاستيراد الاجهزة العلمية ..

هذا القانون ينص على أن الجهاز الذى يحتوى على قطع مختلفة ، مثل سخان كهربائى ، ووصلات من المطاط وغيرها ..

يتعين على المستورد لهذا الجهاز ان يحصل على اذن استيراد لكل قطعة من قطعه .. اى يحصل على اذن استيراد للسخان ، وآخر لقطع المطاط ، وثالث للانابيب .. الى آخره .. الى آخره .. فهل هذا كلام مقبول يشجع اى مواطن يريد أن يدخل الى الدولة الاجهزة العلمية الحديثة — وما أحوجنا اليها — أن يمضى فى طريقه ؟!

اذن ، فلا يمكن أن نتوقع لسياسة الانفتاح أن تنجح ونحن نكبلها بقوانين ولوائح نابعة من فكر منغلق ، وقائمة على سياسة الانغلاق ..

□□ **خامسا**: ان المشروعات الاقتصادية التى جاءت الى مصر والتى تساهم فعلا فى بناء الاقتصاد القومى ، تحتاج الى وقت حتى يظهر اثرها ، وهى فى نفس الوقت لا تحتاج الى اعلانات فى الصحف أو التليفزيون لتعلن عن نفسها ، والذى حدث أن المشروعات الاخرى الاستهلاكية ظهرت على السطح ، نتيجة ما تقدمه من اعلانات ، وبالتالى تصور البعض او اراد ان يتصور ان الانفتاح الاقتصادى قام لكى نفتح الباب للسلع الاستهلاكية الفاخرة ..

هذه بعض الاسباب التى جعلت من الانفتاح الاقتصادى مادة لكل الحاقدين يتخذون منها وقودا لاشعال نار الحقد والكراهية بين المواطنين .. بالرغم من ان تلك السياسة — اى سياسة الانفتاح — ضرورة تفرضها احوالنا الاقتصادية ..

نحن نعانى من أزمة مساكن ..

ونحن نعانى من أزمة غذاء ..

ونحن نعـــاني من تدهـــور في عدد من المرافق العامة ..

ولا يمكن للاقتصـــاد القومي بمفرده ان يواجـــه تلك الأزمات ويقضي عليها ، بل ان كل انسان امين ومخلص عليه أن يشـــارك في انجاح سياســـة الانفتاح حتى تســـاهم في التغلب على كل هذه المصاعب ..

وسياســـة الانفتاح تهيىء لكل فرد ان يعمل وان يكسب ، لكنها في نفس الوقت تطالبه بأن يؤدى للدولة حقوقها ، وهذا هو ما دفع الرئيس الســـادات الى ان يضمن القـــانون الذى اســـتفتى عليه الشـــعب ، ما يفرض على كل مواطن ان يـــؤدى واجبـــه نحو وطنه ، وأن يعاقب ـــ وبشدة ـــ كل شخص يحاول ان يتهرب من اداء هذا الواجب الوطنى البالغ الاهمية ..

ونجاح الاستفتاء بهذه الصورة الرائعة يؤكد ان الشعب جـــاد في تحمل مســـئولياته ، ســـواء من ناحيـــة رفض التخـــريب والمخربين ، او من ناحية لفظ كل من يحاول ان يفتنى على حساب الوطن ..

وسيظل الاتحـــاد الســـوفييتى وعملاؤه ـــ في الداخل والخارج ـــ وعلى راســـهم العقيد العميل المجنون ، يشنون الحملات ضدنا حتى يتبينوا ان السفاهة والحقد والتخبط لا تستطيع ان تنال من ارادة شعب ، وان الامم لا تقاس بفنائها ، ولا بقوتها العسكرية ، وانما بارادة شـــعوبها .. تلك الارادة التى تنبـــع من ترابهـــا الوطنى ..

ومع ذلك وبرغم كل المعوقات فان المشروعات التى جاءت الى مصر في خلال ســـنة ـــ وهى العمر الحقيقى لتطبيق سياسة الانفتـــاح قـــد بلغ حجمها حتى الآن حوالى بليون ونصف بليون جنيه بالعملة الاجنبية فضلا عن نصيب الجانب المحلى ..

السيـــاســـة أخــــلاق

■■ ان أهمية قرار مجلس الشعب ، باسقاط العضوية عن السيد كمـــال الدين حســـين ، لا ترجع الى التمسك بالدستور وسيادة القانون فقط ، فبقاء او عـــدم بقـــاء عضو في مجلس الشـــعب ، لا يقدم ولا يؤخر ، انما المهم هو ســـلامة المحافظة على صيانة التطبيق الديمقراطى في الدولة ..

ان الديمقراطية الحقيقية هى التى تهيىء المناخ لكل مواطن ان يعبر عن رايه في حدود الالتزام بالدستور والقانون ، والخروج عن هـــذا الاطـــار هو خروج بالديمقراطية الى نوع من الفوضى لا يمكن ان يقبله عاقل او يسلم به اى مخلص لهذا الوطن ..

وقد اتصـــل بى صـــديق لكمال الدين حسين ، يسألنى :

ـــ لماذا تهـــاجم كمال الدين حسين ؟

فقلت له : ســـأسألك ســـؤالا :

لو ان السيد كمـــال الدين حســـين ، وهو يشـــغل منصـــب وزيـــر التربيـــة والتعليم ، قد تسلم برقية من احد المعلمين يعترض

فيهـا على قرار اتخـذه بنفس الاسلوب والصيغة التي لجـا اليها السـيد كمال الدين حسـين فى برقيتـــه الى رئيس الجمهـورية ، مـاذا كان يفعل السـيد كمال الدين حسين فى تصـورك فى هذا المعلم ... ؟

فأجابني الصديق قائلا :
ــ كان شنقه ..

فقلت : اذن نحن متفقان ، فلم يكن يجب على السيد كمال الدين حسين ان يخاطب رئيس الدولة باسـلوب من المؤكد انه ــ اى كمال الدين حسين ــ يرفض ان يخاطبه أحد به ..

فالرئيس السـادات عنـدما قـرر ان يتخـذ من الحـرية والديمقراطية اساسا للحكم ، كان يهـدف الى ان يعطى كل مواطن فرصة التعبير عن رأيه ، حتى ولو كان هذا الراى مخالفا لراى رئيس الجمهورية ..

ولكن المخـالفة فى الراى شىء ، والخروج عن كل قواعد اللياقة والاصول واحترام الغير شىء آخـر ، ولو ان السـيد كمال الدين حسين قد ذهب الى مجلس الشـعب وعـبر عن معارضـته للقانون الذى طرح للاستفتاء ، لما نكر أعضاء مجلس الشـعب فى اتخـاذ اى قرار بالنسـبة له ، لكن اللجوء الى اسلوب البرقيات التى تتعارض ليس فقط مع كل القيم الاخلاقية بل وتتعـارض مع الدسـتور والقانون ، مسألة كان يجب على مجلس الشـعب الا يتركها تمر دون اتخـاذ اجراء فيها ، يكون عظة وعبرة لكل مواطن يريد ان يعمل بالسياسـة ، أو ينال شرف النيابة من الشـعب ..

ان الحـرية والديمقراطيـة لا تعنى الالزام ، بل هى تحرص على الالتزام ، وفرق كبـير بين الالزام والالتزام .. فأى قرار او قانون لا يلزم كل مواطن بالموافقة عليه ، بل عليه ان يقول رأيه فيه بالاسـلوب المشروع ، وفى القنوات المخصـصة لذلك ، ثم بعد ان يصبح قانونا نافذا ، هنا وجب الالتزام برأى الاغلبية ..

ان خـير ما يحـكم على اى انسـان هو تصرفاته .. فاذا كانت تلك التصرفات فى حـدود شخصية ، فهو حر فيما يفعل ، اما اذا تعدت هـذه التصرفات لكى تمس الصالح القومى للدولة فهنا يجب ان يتدخل الدسـتور والقـانون والمصلحة العامة واللياقة ، لكى تنبهه الى الحدود التى يجب ان يلتزم بها ..

وما أكثر الان هـؤلاء الذين يجب ان يفهموا الديمقراطية على حقيقتها ، وان يلتزموا حدودهم .

علي حمدي الجمال

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٥ / ٤ / ١٩٧٧

لقاءات مع المستثمرين لاعطـــاء دفعـــة للانفتاح الاقتصادى

تعقد خلال المرحلة القادمة سلسلة اجتماعات بين المسئولين في وزارة الاقتصاد وقطاع الاستثمار من جانب وبين المستثمرين الاجانب فى أوربا الغربية والولايات المتحدة من جانب آخر وذلك في اطار تحرك جديد للاتصال المباشر بالمستثمرين وعرض مشروعات اقتصادية مستوفية للدراسات الفنية عليهم .

صرح بذلك مصدر مسئول فى وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

وأضاف ان اول لقاء سيعقد فى القاهرة خلال الاسبوع الاخير من الشهر الحالى ويحضره ممثلون من ١٥ شركة بريطانية ابدت رغبتها فى المشاركة فى مشروعات الاستثمار بمصر .

كما يعقد فى باريس عقب اجتماعات المجموعة الاستشارية مباشرة اجتماع مع رجال الصناعة الفرنسيين يوم ١٤ مايو القادم لبحث القطاعات التي يمكن المساهمة في تطويرها ودعمها بالخبرة والتكنولوجيا المتطورة والتمويل اللازم بالنقد الاجنبى .

ويلى ذلك عقد سلسلة من الاجتماعات مع المستثمرين فى النمسا وبلجيكا

وايطاليا والدول الاسكنديناقية ، وذلك لاعطاء دفعة للانفتاح الاقتصادى وخلق اتصال مباشر مع رجال الاعمال والبنوك العالمية الكبرى والمراكز المالية النقدية الدولية .

وقال المصدر المسئول بأنه سيتم خلال الشهر القادم الانتهاء من توقيع غالبية اتفاقيات التعاون المشترك بين مصر ودول [العالم] الخارجى لعام ١٩٧٧ وذلك للاتفاق على التمويل اللازم لعدد من المشروعات الواردة فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام الحالى ، وتوفير المعونة الفنية لاجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لمجموعة المشروعات الحيوية للاقتصاد القومى .

وستعقد بالقاهرة فى الفترة من ١٦ الى ٢٣ مايو القادم اجتماعات اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى بين مصر والنمسا وينتظر أن تجتمع قبل نهاية الشهر القادم اللجنة المشتركة العربية اليوجوسلافية ببلجراد ، تليها اجتماعات اللجنة المشتركة الهولندية المصرية فى امستردام . وسيقوم الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد بجولة فى يوجوسلافيا وهولندا لتوقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى ودعم العلاقات الاقتصادى مع الدولتين .

وقد تم أمس التوقيع على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين مصر والدنمارك لعام ١٩٧٧ وتبلغ قيمته ٦٥ مليون كرون [٥ر٥ مليون جنيه] منها ٢٥ مليون كرون لمشروعات الترسانة البحرية بالاسكندرية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٠ / ٤ / ١٩٧٧

■ اجراءات اقتصادية لدعم سياسة الانفتاح :

تخفيض ضرائب فوائد السندات

هيئة الاستثمار ترخص لانشطة المشروعات

تتخذ خلال شهر ابريل الحالي مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والمالية والتشريعية لدعم سياسة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط سوق الاوراق المالية وتشجيع انشاء الشركات المساهمة ، وطرح اسهم شركات الانفتاح للتداول في البورصة بالعملات الاجنبية ، ومن اهم هذه القرارات :

■ تعديل التشريعات الخاصة ببورصة الاوراق المالية ، بما يؤدى الى زيادة حجم التعامل بها والسماح بطرح سندات جديدة وتخفيض الضرائب على فوائد السندات والاوراق المالية المتداولة ، واعادة النظر في الضرائب المفروضة على الشركات المساهمة ووضع قواعد جديدة لاسهم شركات القطاع العام المطروحة في البورصة تضمن حصول ملاكها على حقوقهم العادلة في الارباح .

■ احالة تعديلات قانون الاستثمار الى مجلس الشعب بعد موافقة مجلس الوزراء عليها تمهيدا لاصدارها ، واصدار القرار الخاص بانشاء المجلس الاعلى لاستثمار رأس المال العربي والاجنبي ، وصدور التشكيل الجديد لمجلس ادارة هيئة الاستثمار .

■ طرح سندات التنمية للتداول بالعملات الحرة وتبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار كدفعة اولى والاعلان عن تداولها ببورصة الاوراق المالية .

وصرح الدكتور عبد الرازق عبد المجيد نائب رئيس هيئة الاستثمار بأن رئيس الوزراء طلب بناء على توجيهات الرئيس انور السادات اتخاذ مجموعة من الاجراءات الهامة لتنشيط قطاع الاستثمار وحل مشاكل المستثمرين العرب والاجانب وفي مقدمتها :

(١) اعادة دراسة كافة المشروعات التي لم يبت فيها مجلس ادارة الهيئة وذلك في ضوء التيسيرات الجديدة التي تضمنتها تعديلات قانون الاستثمار .

١٩١٢٠

② سرعة تعيين ممثلين على مستوى عال يمثلون كافة الوزارات فى جهاز هيئة الاستثمار لكى يكون تمثيل القطاعات كاملا وسيتم الاعلان عن ذلك خلال الاسبوع القادم .

③ اختصار اجراءات تسجيل المشروعات والشهر العقارى وتخفيض قيمة رسوم الدمغة .

④ تتولى هيئة الاستثمار نيابة عن الوزارات اصدار التراخيص اللازمة لبدء انشطة المشروعات طالما تم اقرارها من مجلس الادارة .

وقال نائب رئيس الهيئة أنه تم اتخاذ مجموعة من القرارات الهامة بالنسبة لقطاع الاستثمار تضمن تحقيق صالح الاقتصاد المصرى وتدعيم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضمن :

● أن يتم تقويم قيمة الوقود اللازم لاستهلاك المشروعات الاستثمارية بالعملات الحرة وبالاسعار العالمية للوقود مضافا اليها عمولةتوزيع لشركات البترول العربية

● دفع قيمة المواد الخام المعدنية لمشروعات الاستثمار بالعملات الحرة ع وذلك اذا كانت الكهرباء تعتبر فى حكم المادة الخام وتمثل نسبة عالية من مستلزمات الانتاج .

● دفع قيمة اعداد الخام المعدنية ومنتجات المناجم المصرية والمحاجر لاستهلاك المشروعات الاستثمارية بالعملات

اذا تم استخدامها كمواد خام لازمة للانتاج .

● السماح لشركات الاستثمار باستيراد مستلزمات البناء والتشييد الحديثة من الخارج واعتبارها جزءا من رأس المال المستثمر المتمتع بالاعفاءات الجمركية ، وذلك حتى لا تتنافس مشروعات الانفتاح والمشروعات الوطنية في السوق المحلية للحصول على مستلزمات ومواد البناء النادرة .

● الموافقة للمشروعات الاستثمارية على استيراد المعدات والالات المتقدمة تكنولوجيا لاستخدامها في عمليات البناء وقد تمت الموافقة لشركة سكويب لانتاج الادوية وستبدأ انتاجها بعد ١١ شهرا اذ ان استخدام الطرق التقليدية في البناء والتشييد كان يعطل انتاجها ٣ سنوات

● اقرار مبدأ الاستفادة من المنافسة بين الشركات العالمية الكبرى وعدم منح شركة كبرى حق احتكار الانتاج في مجال معين .

● بالنسبة للمشروعات الاستهلاكية تقرر عدم الموافقة على اقامة المشروعات التي تنافس الصناعة المحلية داخل البلاد والسماح باقامتها في المناطق الحرة .

وسيتم الاعلان عن مجموعة من الاجراءات الهامة في قطاع الاستثمار ، خلال الاسبوعين القادمين لحل المشاكل الاخرى التي تمثل تعويقا لسياسة الانفتاح الاقتصادي ولا تتمشى مع استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية □

وجهة نظر

معنى الانفتـــــــاح

فى رايى ان شركات الاستثمار المشترك لابد ان تقوم عندنا على عناصر ثلاثة هى :

أموال عربية ، وتكنولوجيا غربية ، وادارة مصرية

اما الاموال فنضمن لها عائدا مجزيا . واما التكنولوجيا فنهيىء لها مناخا مناسبا . واما الادارة فنوفر لها حرية كاملة .

ويخطىء من يدعو الناس لمساعدتنا بوحى من مواطنهم وحدها ، فالاخوة العـــرب من حقهم أن يبحثوا لاموالهم عن خير المجـــالات لاستثمارها ، والدول المتقدمة لديها من مشاكلها فى الانطلاق مالا يقل عن مشاكلنا فى التنمية .

والفرق بين الانفتاح والاستعمار الاقتصادى هو ان الاول مشاركة والثانى سيطرة . الاول تقدم الى امام ، والثانى رجعة الى وراء . فعلينا ــ وقد اخذنا بسياسة الانفتاح ــ أن نعتمد على انفسنا قبل كل شىء ، فننهض بزراعتنا وصناعتنا ، على أن نشارك بحق النصف فى التمويل ، ونتابع كل جديد فى التكنولوجيا ، ونمسك فى أيدينا بكل خيوط الادارة .

ليس المطلوب لتحقيق الانفتاح هو أن نخرج من الانغلاق الذى كنا فيه ونتفرج على الدنيا ، بل المطلوب هو أن ناخذ ونعطى . نفيد ونستفيد . نتصل وننفصل .

ان الانفتاح لا يعنى تبعيتنا للبلاد التى سبقتنا الى التقدم ، وانما يعنى متابعة خطاها للسير على هداها . هكذا فعلت اليابان من قبلنا ، وهكذا تفعل الصين . وويل لنا ان رضينا فى الانفتاح بدور الخادم ، فلم نجلس فى صدر المائدة مع الطاعمين .

السيد ابوالنجا

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ٢٩ / ٦ / ١٩٧٧

الرئيس يتابع مع القيسونى تطورات الموقف الاقتصادى

مؤشرات هامة تؤكد نجاح سياسة الانفتاح

استقبل الرئيس انور السادات أمس الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية .

وعلم المحرر الاقتصادى « للاهرام » أن الدكتور القيسونى قدم للرئيس السادات تقريرا كاملا ، عن تطورات الموقف الاقتصادى والمالى فى مصر خلال الاشهر الستة الماضية ، وتوقعات الاقتصاد المصرى خلال الفترة الباقية من العام الحالى وأوائل العام القادم . وتتضمن الخطوط العريضة للتقرير مايلى

(١) ان هناك تحسنا نسبيا قد طرأ على الموقف المالى والاقتصادى فى ضوء التحركات الاقتصادية السريعة مع الدول العربية الشقيقة والولايات المتحدة ومجموعة دول أوروبا الغربية والهيئات الدولية وفى مقدمتها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وصناديق التنمية الاقتصادية العربية .

(٢) ضرورة استغلال هذا « التحسن النسبى » خلال النصف الاخير من العام الحالى والجزء الاول من عام ١٩٧٨ فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى واستمراره وعدم التوسع فى اقامة مشروعات جديدة والتركيز على انهاء جميع المشروعات التى بدىء فى تنفيذها لتعطى انتاجا وعائدا يدعم الاقتصاد المصرى وينهى تدريجيا العجز فى الميزانية العامة للدولة ، كما يخفض نسب التضخم الذى يؤدى الى زيادة الاسعار .

(٣) تعزيز نقاط القوة فى الاقتصاد المصرى ـ قناة السويس والبترول والسياحة والاستثمار الخاص والاجنبى ـ وذلك لمعالجة مراكز الضعف فى الاقتصاد المصرى مثل هبوط المدخرات وزيادة الاستهلاك وندرة النقد الاجنبى

(٤) تؤكد الميزانية المبدئية للبنوك الاجنبية المشتركة مع مصر أن هناك ارباحا كبيرة قد تحققت . وهو مؤشر هام يؤكد بالتالى نجاح سياسة الانفتاح ويستدعى ضرورة تشجيع الاستثمارات المشتركة فى القطاعات الاخرى أسوة بالبنوك .

وتعقد غدا المجموعة الوزارية الاقتصادية اجتماعا برئاسة الدكتور القيسونى لمناقشة السياسة المالية والاقتصادية خلال الفترة الباقية من العام الحالى على ضوء توجيهات الرئيس .

١٩١٢٤

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٣ / ٧ / ١٩٧٧

الانفتاح النقدى ..
والانفتاح الاقتصادى

من أهم التشريعات النقدية التى صدرت خلال العام الحالى القانون الخاص بتنظيم التعامل فى النقد الاجنبى ، ذلك انه يعتبر أهم مظهر من مظاهر الانفتاح النقدى فى اطار الانفتاح الاقتصادى

ويهدف القانون الى تحرير التعامل فى النقد الاجنبى وتيسير أجراءات التطبيق ومنح الجهاز المصرفى مرونة العمل فى الاسواق المالية العالمية والداخلية وقد سمح القانون للشخص الطبيعى او المعنوى من غير الجهات الحكومية ووحدات القطاع العام ـ حق الاحتفاظ بكل ما يؤول اليه او ما يملكه من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير السلعى والسياحى ،

كما نصت لائحة التعامل فى النقد الاجنبى على تحويل او استبدال مالا يقل عما يعادل ١٠٠ جنيه مصرى بالعملات الحرة عند منح تاشيرات الدخول الى مصر .

كما يسمح للسياح الاجانب عند مغادرتهم البلاد باعادة تحويل اواستبدال ما تبقى معهم من نقد مصرى بعد خصم ٢٠ جنيه مصرى عن كل ليلة قضاها السائح فى البلاد .

وتضمنت هذه التعديلات نوعا من الرقابة على عمليات النقد الاجنبى وفى ذات الوقت حققت توسيع دائرة المصرح لهم بفتح حسابات بالعملة الاجنبية . ■

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٧٧

الانفتاح الذى ظلموه

لن يمـل من لايريدون التقـدم لمصر ـ سـواء أولئك الذين اغرقوها فى متاهات الشـعارات اللانهائيـة فى الداخل ،او اولئك الذين ينتظرون فى الخارج وقوع اى حادث سياسى او اقتصادى او اجتماعى على ارضها ـ من الاصرار على أن السـبب الرئيسى هو سياسة الانفتـاح التى ارادتـها مصـر •

ونقـول بصراحة شـديدة ان الانفتـاح الذى أردناه لم يتحقق هدفه الكامل حتى الان ، ولكننا بدأنا بالفعـل السير على طريقه بخطوات ثابتة ، بطيئة ولكنها مؤكدة

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والحديث عن سياسة الانفتاح يستلزم بالضرورة العودة الى الاسباب الرئيسية التى دفعت الى الاخذ بها ، ثم تحديد العقبات التى تواجه هذه السياسة ، ثم النظر الى المستقبل لتحديد امكانيات الامل فى انجاح هذه السياسة :

الأسباب

معالجة لتركة الماضى

(١) لابد من الاتفاق فى البداية على أن مصر دولة فقيرة . وأصبح متوسط دخل الفرد فيها يقترب من مستوى دخول مجموعة الدول الافقر فى الدول النامية ، وقد يرى البعض أن متوسط الدخل ليس هو المعيار الاساسى لتحديد مستوى التقدم الاقتصادى للدولة ، لان هناك دولا يرتفع متوسط دخل الفرد فيها الى حد كبير ولكن لا يمكن اعتبارها من الدول المتقدمة ، وقد تكون مصر احسن حالا منها اذا اخذنا فى الاعتبار الامكانيات الاقتصادية المتاحة فيها كالزراعة والصناعة والقوة البشرية .. الخ . وكأننا نعتبر مستوى الدخل مؤشرا هاما لتحديد الدول الفقيرة والافقر على اساس انه يمثل مجموع الدخل القومى الذى يتم توزيعه على أفراد الشعب .

(٢) ان مصر استنزفت مواردها الرئيسية فى حروب فرضت عليها تأمينا لسيادتها واقتصادها أو دفاعا عن أمة عربية ارتبطنا بها مصيرا وهدفا .

وقلنا مرة أننا لو فرشنا الاموال التى انفقت على هذه الحروب على الارض المصرية لتحولت الصحراء الى أرض خضراء ، كما قلنا أنه لو أمكن توزيع هذه الاموال على تنمية القرى المصرية لاصبحت كل قرية من هذه القرى تعيش فى سعادة : الكهرباء والمياه والطرق والتليفونات .

(٣) كانت هناك الافكار المستوردة التى طبقت بحذافيرها دون دراسة لسلوك ونفسية او طبيعة أو اخلاقيات الشعب المصرى والارض المصرية . صحيح أن التأميمات التى حدثت فى اوائل الستينيات قد جمعت اموالا كبيرة مكنت مصر من تنفيذ اول خطة خمسية فى الستينات ، ولكنها لم تنجح بعد ذلك فى خلق موارد جديدة لمزيد من التنمية .

(٤) الى جانب الانفاق العسكرى الكبير وعدم كفاية الاموال المطلوبة للتنمية ، كان هناك الاستهلاك الداخلى الواسع مع عدم كفاية الانتاج مما ادى الى التضخم وبالتالى الارتفاع السريع فى الاسعار .

(٥) ان تأميمات الستينات منعت رأس المال المصرى من التفكير فى دخول أى مشروعات داخل مصر ، بل ومنعت غالبية « من عندهم » من ذكر كلمة الغنى او الثروة حتى لا يتم التبليغ عنهم فتصادر أموالهم ، وقد نقول ان من عنده كان يدعى الفقر ويضع امواله تحت البلاطة أو يتمكن من تهريبها الى الخارج بعيدا عن يد المصادرين .

وكان من الطبيعى ان يهرب ايضا المستثمر الاجنبى . وبذلك صدر الحكم بالاعدام على الحوافز الفردية

والقطاع الخاص الذى ركز طوال هذه الفترة على الاعمال التى تشبع فقط الاستهلاك الداخلى واصبحت الحكومة بالتالى مسئولة وحدها أمام جماهير الشعب عن الاستثمار والانتاج والاستيراد لتكمل النقص فى الانتاج ومسئولة أيضا من جميع الخدمات والمرافق واخيرا ايجاد وظائف لجميع الخريجين فى مختلف المستويات .

⑨ وبعد مرور الستينات . كان لابد من احلال وتجديد المصانع وظهرت مشكلة الطاقات المعطلة . **ويقدر بعض الخبراء احتياجات التجديد والتطوير لاعادة شباب صناعاتنا بحوالى ٧ الاف مليون جنيه !**

كانت هذه بعض المعالم الرئيسية التى وضعت أمام القيادة السياسية والتنفيذية . ورئى عندئذ حتمية الانفتاح على العالم اقتصاديا وعلميا بعدما انفتحت مصر عليه سياسيا عند الاعداد لمعركة اكتوبر .

والأسباب مرة أخرى !

أولا : أن مصر بمواردها المالية لن تتمكن من الانتصار فى سباق الحرب ضد التخلف . ولذلك فان سياسة الانفتاح الاقتصادى يمكنها تعويض هذه الموارد واختصار عدد السنوات التى تمكنها من الوصول الى التقدم والازدهار . أو بمعنى آخر أن مايمكن لمصر أن نحققه فى ٢٠ سنة فان الموارد الاضافية تمكنها من تحقيقه فى ٥ سنوات مثلا .

ثانيا : ان القطاع الخاص المصرى سيعمل وبالتالى يمكنه المساهمه فى مشروعات بلده الانتاجيه وخاصه تلك المشروعات التى كان لاينبغى على الحكومه بأى حال من الاحوال الخوض فيها . كما ان القطاع الخاص المصرى يمكنه عندئذ الاشتراك مع المستثمر الاجنبى فى مزيد من المشروعات التى تعنى زيادة فى الانتاج وتخلق فرص العمل للخريجين والمهارات المصرية المهاجرة للخارج فتحفظ لمصر أولادها وتفتح ابوابا جديدة للرزق غير التى تعتمد فيها كلية على الحكومة .

وقد يقال أن هناك ثروات قد تكونت عند البعض . ونقول أن ذلك ظاهرة طبيعية . فاذا طلبنا من القطاع الخاص اظهار ثرواته على السطح ليعمل فى اطمئنان واستقرار . فان الثروات ستظهر وبالتالى لابد من عدم وضع حدود عليا لها .

وقد نصل الى حد القول بأن ظهور بعض أصحاب الملايين على الارض المصرية لايجب اعتباره الحادا أو كفرا . ومن الاجدى أن يظهر هؤلاء على السطح ويدفعوا ضرائب عن ثرواتهم . وليعملوا لاجتذاب بعض أصحاب الملايين فى الدول العربية ليعملوا سويا فى انشاء المشروعات الانتاجية وصولا للانتاج الكبير وتحقيقا لفرص أكثر للتشغيل

وعلى سبيل المثال فان راس المال المصرى الوطنى يساهم حتى الان بحوالى ١٢٠ مليون جنيه مع الاستثمارات الاجنبية فى مشروعات الانفتاح المشتركة .

ومن ناحية أخرى ، فان قوانين الضرائب بتعديلاتها الجديدة والمطروحة للمناقشة أمام مجلس الشعب ، قد لمسنا جميعا مدى شمولها لكافة الانشطة الجديدة التى ظهرت فى السنوات الاخيرة والتى كانت مثارا لانتقاد البعض ، والتى بنى عليها البعض الاخر قاعدة هجومهم على سياسة الانفتاح . ومع ذلك فان ما نطالب به باستمرار هو أن تلاحق الضرائب الانشطة الجديدة كأداة لتحقيق العدالة والتوجيه الاقتصادى

ومعنى هذا ان سياسة الانفتاح قد بدات تاخذ طريقها وفقا لضوابط ومعايير لاشك انها ما كانت تتاح لولا تجربة السنوات القليلة الماضية.

ان الاشتراكية عندنا هى مزيد من الموارد والانتاج يمكن توزيعها على القاعدة العريضة كفاية وعدلا . اذ ان توزيع الفقر سهل جدا ولكن الصعب الذى يحتاج الى جهد مكثف هو دفع التقدم وزيادة الدخول بصورة منتظمة

ثالثا : ظهور المال العربى كحقيقة مطلقة فى المنطقة العربية بعد زيادة اسعار البترول المتضاعفة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وكان من المنطق محاولة الاستفادة من الخير العربى فى أرض عربية ، وكان من الصعب ايضا ترك هذا المال العربى تستقطع منه دول العالم الغنى ما تريد دون محاولة جدية واضحة لاجتذاب بعض هذه الاموال لتستفيد منها مصر كما يستفيد منها اصحاب المال أنفسهم فى بلدهم الثانى .

رابعا : استجابة وتقبل الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة واليابان ودول اوروبا الغربية والهيئات الدولية وصناديق التنمية العربية للمحاولات الجدية لسياسة الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مصر من جهة ، وسياسة الانفتاح نفسها وما أدت اليه من زيادة التعاون مع هذه الدول والهيئات والصناديق من جهة أخرى.

وبالحق فان اى مخطط يتجاهل جميع هذه الحقائق والظروف هو بالقطع ساهم فى تاخير تقدم هذه الدولة وازدهارها بدون اى فلسفة او جدل.

.. ثم ماذا عن الصعوبات التى واجهت هذه السياسة ؟

ان شعار الانفتاح بدأ ترديده كامل قبل الاعداد له او حتى مجرد تمهيد الطريق اليه . وبعد ذلك بدأت ملامح السياسة نفسها تتضح وتتقرر وتنفذ . وأهم الصعوبات فى رأينا تركزت فيما يلى :

١ ـ الوضع الاقتصادى والمالى نفسه . اذ أن من غير المعقول أن يأتى مستثمر الى دولة تجمع كل التقارير على انها تواجه أزمة اقتصادية حادة كما أن مصر نفسها اعلنت أن اقتصادها كان تحت الصفر فى عام ١٩٧٤ . ولذلك كان لابد أن يتريث هؤلاء المستثمرون ليروا بأنفسهم مدى جدية تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى التى بدأت مصر فى تطبيقها .

٢ ـ ان المستثمرين الكبار او الشركات العالمية تقوم قبل أن تضع قدمها فى اى سوق بدراسات واسعة عنه وعن احتياجاته وامكانيات توزيع انتاجها والانتاج البديل ... الخ .

هذه الدراسات تحتاج في حد ذاتها الى وقت طويل • ومن جانبنا نحن لم نأخذ من هذه السياسة الجديدة ولفترة طويلة غير الشعار فقط • لم تبدأ هيئة الاستثمار في عملها بصورة سلسة تقضى على ارهاق المستثمرين الا منذ فترة وجيزة ، عندما تم تعديل قانون الاستثمار ووضحت معالمه وعندما اصبح لدينا مشروعات ونشاطات يمكن بيعها في الاسواق العالمية ليساهم المستثمرون في تمويلها •

(٣) وفى رايى انها النقطة الاساسية : وهى تدهور المرافق العامة ان كل مشروع يحتاج الى طريق ومياه وانارة بالاضافة الى سرعة الاتصال باى مكان في العالم عن طريق الاقمار الصناعية او التلكسات وتلك كله لم يكن عندنا • ويمكن القول بدون تحيز او تبرير اننا قد خطونا خطوات واسعة نحو اصلاحها واستكمالها

ان المشروعات التى وردت الى مصر في ظل سياسة الانفتاح لم تكن ابدا « دجاج مقلى أو لحم مشوى » فمثل هذه المشروعات هيئة الاستثمار منها بريئة • فلم تدخل ضمن مشروعات الانفتاح ولم تحصل على اى موافقة وبالتالى فانها لاتتمتع بمزايا قانون الاستثمار واهمها تحويل الارباح • وكل ما يقال عنها انه لايجب أن تحصل مثل هذه المشروعات — التى تعتبر زينة يالف لها السياح العرب والاجانب حيث يرونها دائما فى بلادهم — على أى مستلزمات انتاج محلية بالاسعار المدعمة •

ان المشروعات التى بدات الانتاج فى ظل سياسة الانفتاح الحقيقية بلغ عددها ٦٩ مشروعا براسمال ١٢٩ مليون جنيه • كما أن المشروعات التى بدىء فى تنفيذها تصل الى ١٢٠ مشروعا براسمال ٢٢٩ مليون جنيه • اى ان ٢٠٪ من المشروعات التى ووفق عليها بدات انتاجها و ٣٥٪ بدات اجراءات التنفيذ .كما ان القطاع العام نفسه لم يكن بعيدا من ملاحقة سياسة الانفتاح نفسها فساهم فى ٦٤ مشروعا بمبلغ ٢١٣ مليون جنيه• ما نريد ان نقوله أن كل مشروع يحتاج الى دراسات وآلات وتجهيز ليدخل بعد ذلك فى دور الانتاج • كما انه لابد من اعتبار هذه المشروعات وانتاجها وفرص العمالة التى تخلقها اضافة الى الانتاج والدخل القومى لمصر •

والسؤال الان ما هو مستقبل سياسة الانفتاح ؟

أن هناك خطوطا رئيسية هامة تبلورت لتشكيل سياسة ثابتة فى المستقبل القريب • فمن جهة بدات مصر تخرج من متاهات الشعارات والمواثيق الجامدة وصنم النظريات المستوردة • ومن جهة ثانية آمن كل من فيها من مسئولين ومواطنين بحتمية اصلاح المسار الاقتصادى • وثالثا بدات الحكومة فى التخفيف من نفسها من

احمال النشاطات التى قلنا أنه كان لايجب ان تخوض فيها على الاطلاق لتتركها الى الافراد والمواطنين ورابعا بدأنا نعرف مانريد من مشروعات لنمولها بأنفسنا أو مع غيرنا ثم بدأنا نتجه الى الصحراء لنغزوها تحقيقا للامن الغذائى · وخامسا استعدنا ثقة العالم الغنى تقدم مع الدول العربية مساعدات وصلت الى اربعة آلاف مليون دولار ساهمت بدون شك فى تخفيف الازمة الاقتصادية، كما وعدوا جميعا بزيادة المساعدات بالنسبة للعام القادم ·

كل ذلك سيساعد حتما على نجاح سياسة الانفتاح فى جميع المجالات واذا أضفنا الى ذلك فى المقام الاول جهود مصر نفسها للتنمية فاننا سنقضى بدون شك على الازمة الاقتصادية التى نواجهها والتى لا يجب ان يلهينا عنها أى شىء □

بقلم :

ابراهيم نافع

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٩ / ٨ / ١٩٧٧

تقرير هام عن نتائج الانفتاح الاقتصادى :

١٦١ مشروعا بدأت الانتاج

حجم استثماراتها ٢٤٢ مليون جنيه

علم مندوب « الاهرام » أن التقرير الاقتصادى الذى استعرضه مجلس الوزراء فى اجتماعه الاخير قد اكد عدة مؤشرات هامة حول نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادى . فقد تضمن تقرير هيئة الاستثمار العربى والاجنبى : ان هناك ١٦١ مشروعا استثماريا قد بدأت انتاجها بالفعل حتى منتصف العام الحالى ، وقد بلغ حجم استثمارات هذه المشروعات ٢٤٢ر٤ مليون جنيه منبينها ٢١٠ر٩ مليون جنيه بالعملات الصعبة و ٣١ر٥ مليون بالعملة المحلية .

وكانت هيئة الاستثمار قد وافقت ـ من حيث المبدأ ـ على ٤٨٤ مشروعا يبلغ اجمالى راسمالها ٣٠٨٤ مليون جنيه ، فى اطار سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وقد تضمن التقرير : أن اجمالى استثمارات المشروعات التى بدأت الانتاج داخل البلاد قد بلغ ١٨٠ر٨ مليون جنيه بالاضافة الى ٣٥ر٧ مليون « بالمناطق الحرة الخاصة » و ٢٥ر٩ مليون بالمناطق الحرة العامة .

واكد التقرير أن الاستثمار العربى والاجنبى فى قطاع البنوك قد بلغ ٤٠ر٢ مليون جنيه ، وفى القطاع الصناعى ٢١ر٥ مليون ، وفى السياحة ١٣ر٧ مليون ، والمقاولات ٣ر٥ مليون ، والنقل ٣ر٢ مليون .

وفى قطاع الصناعة اتجهت معظم الاستثمارات الى الصناعات الكيماوية ـ ١٤ر٣ مليون جنيه ـ ثم الغزل والنسيج ٤ ملايين جنيه بينما خص صناعة مواد البناء والحراريات ٩٠٠ الف جنيه .

والصناعات المعدنية والتعدينية ١٫٦ مليون جنيه ، ولم تتجه أية استثمارات الى الصناعات الغذائية والانتاج الحيواني ، ولم تزد استثمارات الاسكان على ٥٠ ألف جنيه .

وقد تضمنت مشروعات الاستثمار الاجنبي التي بدأت الانتاج بالفعل النشاطات التالية :

● **الصناعة** : صناعة الملابس الجاهزة ، والتريكو وأقمشة «البوليستر» والالات الحاسبة ، وتجميع الساعات ، ووحدات تكييف الهواء المركزية ، والمسامير ، والاحذية ، والبلاستيك ، ومستلزمات الطباعة ، ومستحضرات التجميل .

● **التعدين** : انتاج الاسمنت ، والتنقيب عن البترول .

● **الاسكان** : انشاء عمارتين للاسكان فوق المتوسط ، بتكاليف ٤٥ ألف جنيه عملات أجنبية .

● **النقل** : نقل البضائع والطيران الداخلي والسياحي .

● **البنوك** : انشاء مجموعة من البنوك

المشــتركة : « تشسيز ــ الاهــلى »
و « القاهرة ــ باركليز » ، و « مصر
الدولي » و « مصر ــ ايران » و «المصرى
الامريكى» وفروع البنوك : « فرست
ناشيونال سيتى بانك » و « أمريكان
اكسبريس » و « لويد زانترناشيونال »،
و « ابو ظبى الوطنى » و « صـادرات
ايران » و « بانك أوف أميركان » ،
و «ملى ايران » ، و «التجارى الايطالى»
و « بانك أوف نوفاسكوتيا » و « العربى
المحدود » .

● **السياحة** : انشاء مجموعة من
شركة الفنــادق والســياحة والمطـاعم
السياحية والموتيلات □

مراجعة سياسة الانفتاح الاقتصادى

٣ أوراق عمل لتدعيم الاستثمارات وحل مشكلات التطبيق

تقرر اعداد ثلاث اوراق عمل لمراجعة سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ضمن خطة الحكومة لتدعيم الاستثمارات ، والقضاء على معوقات الانفتاح، وتشجيع الاستثمارات التى يقوم بها المصريون، وحل المشكلات التى ظهرت من خلال التطبيق العملى للقرارات والقوانين المطبقة حاليا . وستناقش اللجنة الوزارية للخطة والشئون الاقتصادية

هذه الاوراق وتتضمن :

■ **الورقة الاولى** : دراسة اسلوب الانفتاح من حيث السياسات ، واجراءات الموافقة على المشروعات ، والتعامل معها، والمعوقات التى تعرضت لها المشروعات سواء التى بدأت الانتاج بالفعل ، أو التى تم تنفيذها فقط ، أو المشروعات التي حصلت على موافقة من حيث الاستثمار ولم تبدأ فى التنفيذ. كما تشمل تصورات الوزراء — كل فى قطاعه — حول الانفتاح بالنسبة لقطاعاتهم سواء كانت الوحدات العاملة أو المتعاونة مع القطاع تنتمى للقطاع العام ، أو الخاص ، أو تأخذ صورة المشروع المشترك .. وستعرض نتيجة هذه الدراسة على اللجنة الفرعية للشئون المالية والاقتصادية المشكلة داخل اللجنة الوزارية للخطة للخروج منها بسياسة عامة تلتزم بها كافة القطاعات ..

■ **الورقة الثانية** : يقدمها السيد جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى حول اسلوب تسهيل واختصار الاجراءات الحالية المتبعة بشأن تسجيل مشروعات الانفتاح بهدف تشجيع المستثمرين .

■ **الورقة الثالثة** : **تعدها وزارة الاقتصاد وهيئة الاستثمار حول الاسلوب الامثل لتشجيع المستثمر المصرى للمساهمة فى المشروعات ووسائل جذب رءوس الاموال الخاصة ومدخرات المصريين العاملين بالخارج .. وستعرض نتائج هذه الدراسة على المجلس الاعلى للاستثمار لمناقشتها واتخاذ قرارات تنفيذية بشأنها .**

وفى نفس الوقت يجرى اعداد دراسة تتضمن وسائل تطوير سياسة الجهاز المصرفى والبنوك ، بهدف تخصيص نسبة معينة من قيمة الودائع والحسابات الجارية المتوفرة لديها للاستثمار فى المشروعات طويلة الاجل ، التى تحترم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقق عائدا مناسبا من الربح .

وتم تكليف البنك المركزى ووزارة الاقتصاد باعداد ورقة عمل بهذا الشأن تمهيدا لمناقشتها فى اللجنة الوزارية للخطة والشئون الاقتصادية .

١٥ مايـو ثـورة

غـيرت وجـه الحيـاة فى مصر

الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح – ماذا حقق طوال السنوات الخمس الماضية ؟
وزير الدولة للتعاون الاقتصادى يحدد قائمة المشروعات التى تمت والتى مازالت تحت التنفيـذ



• السوق الحرة ماذا يمكن أن تحقق للاقتصاد المصرى ؟



٩٠٧ مشروعات جديدة
رؤوس اموالها ٢٠٨٦ مليون جنيه
وتكاليفها الاستثمارية [illegible] مليون جنيه



بعد ثورة مايو ماذا حققت سياسة الانفتاح الاقتصـادى لمصر وللانسان المصرى خلال السنوات الخمس الماضية ؟

وماذا يمكن أن تحققه لدعم القدرة الانتاجية ورفع مستوى الخدمات الخاصـة والعـامة والمساهمة فى رفاهية الانسان المصـرى خـلال السـنوات القـادمة ؟ ؟ .

كيف تبدو الصورة المتكاملة لمشروعات الانفتاح الاقتصادى .

● ما هى المشروعات الموافق عليها .. ورؤوس أموالها .. وتكاليفها الاستثمارية ؟

● ماذا حققت هذه المشروعات من انتاج وكم فرصة عمل جديدة قدمت ؟ والمهم هنا كم مشروعا بدأ الانتاج بالفعل ؟ وما هى المشروعات التى مازالت تحت التنفيذ ؟

●● يقول السيد جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى :

ان اجمالى المشروعات الموافق عليها من هيئة الاستثمار بالداخل والمناطق الحرة العامة والخاصة بلغ ٩٠٧ مشروعات رؤوس أموالها ٢٠٨٦٠ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية تبلغ ٣٣٤٦ مليون جنيه منها نحو ٨٣٪ بالعملات الاجنبية وذلك حتى ٣١ ديسمبر الماضى .

وتعتبر هيئة الاستثمار أن جميع أوجه النشاط مفتوحة أمام الاستثمار العربى والاجنبى مع استبعاد بعض انشطة يتم قصر الاستثمار فيها نظرا لاهميتها على رأس المال الوطنى .

ويؤكد جمال الناظر أن هناك مجموعة من الاعتبارات تمثل معايير واضحة تأخذ بها هيئة الاستثمار لتقييم طلبات المستثمرين تتضمن :

● ضرورة أن يمثل المشروع اضافة حقيقية تساهم فى زيادة الدخل القومى

● أن يحقق المشروع حصيلة للدولة من العملات الحرة . بمعنى ان يحقق صادرات تضمن توفر موارد بالعملات الاجنبية لتمويل وارداته من مستلزمات الانتاج وتحويل أرباح رأس المال الاجنبى المستثمر للخارج ويبقى بعد ذلك فائض من النقد الاجنبى .

● أن يكون الانتاج على مستوى عال من التكنولوجيا العالمية حتى يستطيع أن ينافس فى الاسواق الخارجية .

● تفضيل المشروعات التى تنتج سلعا تتيح استخدام المواد الخام ومستلزمات الانتاج المحلية .

● منح أولوية للمشروعات المنتجة للسلع والمواد الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلى والبديلة عن الاستيراد من الخارج .

● منح أولوية للمشروعات التى تستخدم الايدى العاملة المصرية وتتيح لها فرصة التدريب واكتساب خبرات ومهارات جديدة .

اتجاهات الاستثمار :

ولكن الى اين تتجه الاستثمارات الوافدة ... وأى القطاعات الاقتصادية لها الاولوية والتفضيل بالنسبة للمستثمرين ؟

يوضح جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى أنه داخل البلاد بلغت المشروعات الموافق عليها حتى نهاية العام الماضى ٥٩١ مشروعا رؤوس أموالها ١٦٦٤ مليون جنيه منها ٤١٪ بالعملات المحلية و٥٩٪ بالعملات الاجنبية .

التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات تبلغ ٣٠٤٥ مليون جنيه منها ٦٦٪ بالعملات الاجنبية . وتمويل التكاليف الاستثمارية يتم من طريق رؤوس أموال هذه المشروعات بنسبة ٥٥٪ وتمثل القروض ٤٥٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية .

ويقول جمال الناظر : أن الاستثمارات داخل البلاد تتحدد أولوياتها وتفصيلات الاستثمار بين قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة على النحو التالى :

● **السياحة** : وتحتل مشروعاتها المركز الاول حيث تبلغ رؤوس الاموال

المستثمرة فى مشروعات سياحية ٢٢٪ من اجمالى الاموال المستثمرة منهـا ٤٨٪ بالعملة المحلية و٥٢٪ بالعملات الاجنبية . وتمثل المشروعات السياحية ١٥٪ من اجمالى عـدد المشروعات الموافق عليها وتشـمل بناء الفنـادق ومشروعات الخدمات السياحية .

● **الاسكان** : وتحتل المركز الثانى حيث تبلغ الاموال المستثمرة فيها ١٣٪ من اجمالى رؤوس الاموال منها ٥٣٪ بالعملة المحلية و٤٧٪ بالعملات الاجنبية وتمثل مشروعات الاسـكان ٦٪ من اجمالى عدد مشروعات الانفتاح داخل البـلاد .

● **شركات الاسـتثمار** : وتحتل المركز الثالث حيث تمثل رؤوس أموالها ١١٪ من الاجمالى منها ٣٢٪ بالعملات المحلية و٦٨٪ بالعملات الاجنبية وتبلغ نحو ٨٪ من إجمالى عدد المشروعات الموافق عليها .

● **التعليم والتدريب والخدمات** : وتأتى فى المركز الرابع وتساهم بنسبة ٨٪ من رؤوس امـوال المشروعـات الموافق عليها منها ٢٪ بالعملات المحلية و٩٨٪ بالعملات الاجنبية وتمثل ٣٪ من عدد المشروعات الموافق عليها .

● **البنـوك** : وتمثل ايضا ٨٪ من رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها منهـا ٢٨٪ بالعملات المحلـية و٧٢٪ بالعملات الاجنبية كما تمثل ٦٪ من اجمالى عدد المشروعات الموافق عليها وهناك ٣٧ بنكا منها ١٩ بنكا فى شكل بنوك مشتركة و ١٧ بنكا فروع لبنوك اجنبية بالاضافة الى بنك واحد يزاول عمله بالمنطقة الحرة . وتبلغ اجمالى رؤوس اموال البنوك المشتركة ١٣١٫٤ مليون جنيه .

● **الزراعة والثروة الحيوانية** : تمثل نسـبة ٦٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات منها ٥١٪ بالعملات المحلية و٤٩٪ بالعملات الاجنبية و٦٪ من اجمالى عدد المشروعات .

● **صناعات الغـزل والنسيج** : وتمثل نسبة ٦٪ ايضا من الاجمـالى منها ٥٩٪ بالعمـلات المحلية و٤١٪ بالعملات الاجنبية و٦٪ من المشروعات المقبولة وتشـمل مشروعات الغزل والنسيج وانتاج الملابس الجاهزة والغزل والنسيج والسجاد والتريكو .

● **الصناعات الهندسية** : نصيبها من اجمالى رؤوس الاموال ٥٪ منها ٤٠٪ بالعملة المحلية ٦٠٪ بالعملة الاجنبيه و٧٪ من اجمالى الموافقات ويتركز الاستثمار فى هذا المجال على مشروعات مشتركة بين القطاع العام المصرى والشركات العالمية التى يمكن الاسـتفادة من خبرتهـا التكنولوجية المتقدمة .

● **مواد البنـاء والحـراريات** : ونصيبها يبلغ ٥٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات منها ٦٣٪ بالعملة المحلية و ٣٧ ٪ بالعملة الاجنبية وتمثل ٥٪ من اجمالى المشروعـات الموافق عليها وتشـمل المشروعات صـناعة الاسمنت ومصانع طوب وبناء مساكن جاهزة ومبانى جاهزة من هياكل حديدية ومنتجات خرسانية ومواد انشاءمتطورة وبلاط سيراميكوزجاج تعبئةومشغولات رخام صناعى ومواد عازلة .

● **الصناعات الكيماوية** : ونصيبها ٥٪ من أجمـالى رؤوس أمـوال المشروعات منها ٣٠٪ بالعملات المحلية و٧٠٪ بالعملات الاجنبية وتمثل ١٢٪ من اجمالى المشروعات الموافق عليها .

وتشمل مشروعات لصناعة البطاريات والبويات الورنيشية والكبريت المطحون والابواب والشبابيك البلاستيك والمواد العازلة والطباعة والاثاث النمطي ومستحضرات طباعة للغزل والنسيج والاقلام الجرافيت والواح الفيبرجلاس والجلد الصناعي والالياف الصناعية وورق الكربون والاستنسل ومنتجات البلاستيك وورق أجهزة الكومبيوتر .

● **الصحة والمستشفيات** : يحتل المركز الحادي عشر برؤوس أموال مشروعاتها تمثل ٢٪ من الاجمالي منها ٤٣٪ بالعملة المحلية و٥٧٪ بالعملات الاجنبية تمثل ١٣ مستشفى برأسمال قدره ٣٥ مليون جنيه .

● **المقاولات والاستشارات** : تأتي في المركز الثامن عشر رؤوس أموال مشروعاتها ٢٪ من الاجمالي منهما ٣٤٪ بالعملات المحلية و٦٦٪ بالعملات الاجنبية وتمثل المشروعات ١٠٪ من عدد المشروعات الموافق عليها .

● **النقل والمواصلات** : تمثل رؤوس أموالها ٢٠٪ من اجمالي رؤوس الاموال منهما ١٢٪ بالعملة المحلية و ٨٨٪ بالعملات الاجنبية وتبلغ ٢٪ من اجمالي عدد المشروعات وتشمل مشروعات نقل برى وبحرى وجوى للبضائع ونقل جوى للركاب ونقل ركاب سياحي داخل مصر ونقل جوى لخدمة شركات البترول وخدمات ملاحية للسفن .

● **الصناعات المعدنية** : نصيبها ٢٪ من اجمالي رؤوس أموال المشروعات منها ٣٨٪ عملة محلية و٦٢٪ عملة اجنبية وتمثل ٤٪ من اجمالي المشروعات الموافق عليها .

● **الصناعات الغذائية** : نصيبها ٢٪ من اجمالي رؤوس الاموال منها ٥٦٪ بالعملة المحلية و٤٤٪ بالعملات الاجنبية وتمثل ٣٢٪ من اجمالي المشروعات الموافق عليها . وتشمل مشروعات صناعة المياه الغازية والمكرونة والزبادى والزبدة والمربة واقامة مخازن التبريد والمجازر الالية ومصانع الثلج وطحن الذرة وسكر البنجر وحفظ وتصنيع الخضر والفاكهة والاسماك وانتاج بودرة السمك وزيت الصويا .

وتأتي بعد ذلك مشروعات للصناعات الدوائية والصناعات الخشبية والصناعات التعدينية والبترول .

ويشير جمال الناظر أن توزيع الاستثمارات لقطاعات الاقتصاد القومي الرئيسية يوضح الحقائق التالية :

● **قطاعات الخدمات** : تحتل المرتبة الاولى وتتجه لها ٤٥٪ من اجمالي رؤوس أموال المشروعات بما قيمته ٧٤٨ مليون جنيه .

● **القطاعات السلعية** : تحتل المرتبة الثانية وتمثل ٣٥٪ من اجمالي رؤوس أموال المشروعات بما قيمته ٥٧٥ مليون جنيه .

● **قطاعات التوزيع** : وتحتل المرتبة الثالثة وتمثل ٢٠٪ من اجمالي رؤوس أموال المشروعات بما قيمته ٣٤١ مليون جنيه .

الانتاج والعمالة والاجور :

والسؤال الذى يطرحه المواطن **العادى ماذا ستحقق مشروعات الانفتاح من انتاج وكم فرصة عمل ستتيحها الاجيال الحالية والمقبلة وما هى قيمة الاجور التى ستدفع لهم ؟**

يجيب جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى على السؤال بقوله

● **القطاعات السلعية** تقدر العمالة التى ستوفرها المشروعات الموافق

عليها بنحو ١٠٦ آلاف عامل أجورهم السنوية ٩٦ مليون جنيه . وانتاجها السنوى ١٢٤٦ مليون جنيه .

● **قطاعات التوزيع** : تقدر العمالة بها بنحو ٣ آلاف عامل أجورهم السنوية ١٣ مليون جنيه وانتاجها السنوى ٩٨٩ مليون جنيه .

● **قطاعات الخدمات** : تقدر العمالة بها بنحو ١٨ الف عامل أجورهم السنوية ٣٨ مليون جنيه وانتاجها السنوى ٣٠٥ ملايين جنيه .

وبالتالى فان حجم الانتاج المتوقع للمشروعات داخل البلاد يبلغ ٢٥٤٠ مليون جنيه وتوفر فرص عمالة لنحو ١٢٧ الف عامل أجورهم السنوية ١٤٧ مليون جنيه .

الانتاج الفعلى :

ولكن يظل التساؤل قائما : الاحصائيات والارقام الاجمالية تشمل جميع المشروعات الموافق عليها .. والمهم هو ان هذه المشروعات بدأت الانتاج بالفعل ايها أصبح ملموسا للاقتصاد والانسان المصرى ؟

يقول جمال الناظر : أن هناك ١٦١ مشروعا بدأت الانتاج بالفعل تمثل ٣٢٪ من اجمالى المشروعات الموافق عليها داخل البلاد رؤوس أموالها ٤٢١ مليون جنيه بنسبة ٢٦٪ من الاجمالى وتكاليفها الاستثمارية ٤٧٩ مليون جنيه تمثل ١٦٪ من الأجمالى ووفرت فرص عمالة لنحو ١٤ الف عامل تمثل ١١٪ من اجمالى العمالة المستهدفة اجورهم ١٤ مليون جنيه .

وحققت المشروعات التى بدأت الانتاج انتاجا بلغت قيمته ١١٩١ مليون جنيه تمثل حوالى ٤٧٪ من اجمالى قيمة الانتاج المستهدف بالمشروعات الموافق عليها .

مشروعات بدأت الانتاج بالفعل

ويقول جمال الناظر أن هناك أيضا ٢٥٩ مشروعا تمثل حوالى ٤٤٪ من اجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد دخلت مرحلة التنفيذ الفعلى . اجمالى رؤوس أموال هذه المشروعات ٧٢٩ مليون جنيه وتمثل أيضا ٤٤٪ من اجمالى رؤوس الاموال المستثمرة .

التكاليف الاستثمارية تبلغ ١٧٢٥ مليون جنيه تمثل نحو ٥٧٪ **من اجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروعات** الموافق عليها .

والمشروعات التى تحت التنفيذ **تقدر** العمالة التى ستوفر فرص عمل لها بنحو ٨٦ الف عامل **يمثلون ٦٨٪ من** اجمالى العمالة لمشروعات الانفتاح أجورهم المقررة تبلغ ٨٩ مليون جنيه سنويا تمثل نحو ٦٢٪ من اجمالى الاجور .

المشروعات التى تحت التنفيذ تنتج ما قيمته ٦٨ مليون جنيه تمثل ٢٧٪ من اجمالى الانتاج المستهدف لمشروعات الانفتاح .

زيادة الانفاق الاستثمارى :

ويقول جمال الناظر : ان هناك ملاحظة هامة ترتبط بتقييم سياسة الانفتاح تتمثل فى الارتفاع الكبير للانفاق الاستثمارى لمشروعات الانفتاح خلال عام ١٩٧٨ بما يعنى أن هناك نشاطا فعليا وعمليا لانشاء **المشروعات** وانجاز عمليات البناء والتشييد والالات والمعدات اللازمة لهذه **المشروعات حتى** تدخل بالفعل حيز الانتاج او تصل الى الانتاج الكامل المستهدف .

ماذا عن المناطق الحرة ؟

ويوجد حاليا أربع مناطق حرة عامة بخلاف المناطق الحرة الخاصة هي :

● المنطقة الحرة العامة بالقاهرة وتقع في مدينة نصر على مساحة ٧٥٦ الف متر مربع .

● المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية وتقع بمدينة العامرية على مساحة ٣ و٦ مليون متر مربع .

● المنطقة الحرة العامة بالسويس وتقع في بورتوفيق على مساحة ٨٠ الف متر مربع وبعد الانتهاء من الدراسات الخاصة بمنطقة الادبية ستضم ايضا الى المنطقة الحرة بالسويس .

● المنطقة الحرة العامة ببورسعيد وتقع داخل المدينة الحرة على مساحة ١٠٠ الف متر مربع .

وقد بدأت المناطق الحرة العامة عملها في عام ١٩٧٥ وبلغت الموافقات ٢٤٥ مشروعا رؤوس أموالها ٢٢٧٫٨ مليون جنيه منها ٢١٠٫٩ مليون جنيه بالعملات الاجنبية تمثل ٩٣٪ من اجمالي رؤوس الاموال .

تبلغ التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات حوالي ٣٦٢ مليون جنيه منها ٢٤٠ مليون جنيه بالعملات الاجنبية تمثل ٩٤٪ من اجمالي التكاليف الاستثمارية .

وهناك أربعة انشطة رئيسية يشارك فيها رأس المال بالمناطق الحرة تشمل :

● **تخزين بضائع الترانزيت .**
● **الخدمات .**
● **التجارة والمال .**
● **الصناعات التمويلية .**

ويبلغ عدد مشروعات التخزين ١٥٤ مشروعا تمثل ٦٣٪ من اجمالي المشروعات ورؤوس أموالها ١٠٢ مليون جنيه .

أما مشروعات الصناعات التمويلية فتأتي في المرتبة الثانية فهناك ٧٠ مشروعا صناعيا تمثل حوالي ٢٨٫٥٪ من اجمالي المشروعات رؤوس اموالها ١٢٤ مليون جنيه تشمل صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية وصناعة مواد البناء والصناعات المعدنية والدوائية وقطاع البترول .

وتأتي مشروعات التجارة والمال في المرتبة الثالثة حيث تمثل ٦٪ من عدد المشروعات وتشمل ١٥ فرع بنك وتساعد على انعاش الحالة المالية وتقديم التسهيلات المصرفية والائتمانية للمشروعات داخل المناطق الحرة أما مشروعات الخدمات فتحتل المرتبة الرابعة وتمثل ٢٫٥٪ من اجمالي الموافقات وتبلغ رؤوس أموالها ١٫٧ مليون جنيه وتنحصر انشطة هذه المشروعات في تقديم الخدمات البحرية والملاحية واجراء عمليات الصيانة والاصلاح .

ويقول جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادي : أن هناك ١٠٤ مشروعات بدأت نشاطها تمثل ٤٢٫٥٪ من اجمالي المشروعات وتكلفت هذه المشروعات ١٥١ مليون جنيه وتتضمن :

● ١٣ مشروعا بالمنطقة الحرة بالقاهرة .

● ١٥ مشروعا بالمنطقة الحرة بالاسكندرية .

● ٦ مشروعات بالمنطقة الحرة بالسويس .

● ٧ مشروعات بالمنطقة الحرة ببورسعيد .

وهناك أيضا ٧٩ مشروعا دخلت مرحلة التنفيذ تمثل ٣٢٪ من اجمالي المشروعات رؤوس أموالها ٥٨ مليون جنيه تمثل ٢٦٪ من اجمالي رؤوس

أموال مشروعات المناطق الحرة وهناك ٦٢ مشروعا لم تدخل مراحل التنفيذ تمثل ٢٥ر٥٪ من اجمالى المشروعات الموافق عليها رؤوس أموالها ٩٤ر٢ مليون جنيه وتوفر مشروعات المناطق الحرة حوالى ١٥ الف فرصة عمل سنوية قيمة اجورهم حوالى ١٩مليون جنيه مصرية.

وهناك ٦٧ مشروعا تمت الموافقة عليها بالمناطق الحرة الخاصة رؤوس أموالها ١٩٤ر٤ مليون جنيه منهما ١٨٧ر٨ مليون جنيه مدفوعة بالعملات الحرة . تمثل ٩٦ر٦٪ من اجمالى رؤوس الاموال ، التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات ٩٣٨ر٩ مليون جنيه منهما ٩٣٢ر٣ مليون جنيه مصرى بالعملات الاجنبية تمثل ٩٩ر٣٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية.

وتحتل المشروعات التمويلية المركز الاول تمت الموافقة على ٣٢ مشروعا تمثل ٤٧ر٨٪ من اجمالى المشروعات رؤوس أموالها ١٠٣ ملايين جنيه وتكاليفها الاستثمارية ٨٢٤ر٣ مليون جنيه وتأتى بعد ذلك مشروعات الخدمات وتشمل ٢٢ مشروعا تمثل ٣٢ر٨٪ من اجمالى المشروعات رؤوس أموالها ٤٤ر٥ مليون جنيه وتتكلف ٦٤ر٦ مليون جنيه □

تحقيق : أسامة غيث

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٠/٣/١٩٨٠

■ عثمان احمد عثمان:

الانفتاح رفع دخـــول قطاعات كثيرة وسيتم اصلاح دخول موظفى الحكومة

أعلن المهندس عثمان أحمد عثمان نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية أن ثقة العـــالم والمستثمرين فى مصر بالاضافة الى جو الاستقرار والحرية الديمقراطية التى تسود البلاد ادى الى ارتفاع دخول قطاعات كثيرة.

وقال المهندس عثمان أحمد عثمـــان ان هناك قطاعا واحدا يمثل أكثر من ثلث مجموع العاملين فى مصر وهـــم العاملون فى الحكومة والقطاع العـــام حيث لم يتمكنوا من الانطلاق فى اطار سياسة الانفتاح الجديدة، وهذا ادى الى نوع من عدم التوازن، الا أن هذا الخلل سيتم القضاء عليه خلال ثلاث سنوات قادمة وسيعود التوازن الى كل شىء.

وقال نائب رئيس الوزراء للتنميـــة الشعبية، فى لقائه أمس بالمراسلين الاجانب، اننا بصدد عمل خريطة لمصر كلها تتضمن الامن الغذائى وكافة الانشطة الاخرى المكملة لها لزيادة الانتاج.

وأكد المهندس عثمان أحمد عثمان انه ليس ضد القطاع العام، ولكنه ضـــد الطريقة التى يدار بها.

وقال أن المنافسة هى الطريق الوحيد لزيادة الانتاج.

وأكد نائب رئيس الوزراء للتنميـــة الشعبية ايمانه بأن الصناعات الثقيلة يجب أن تظل فى يد القطاع العام.

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ: ١٩٨٠/٤/٩

■ رســـالة ماجســتير عن الانفتاح الاقتصـــادى تؤكد:

مصر تحولت من مستورد الى مصدر للبترول

ضرورة رسم خريطة اســتثمارية لمصر

كتبت آمال علام:

رغم مرور فترة قصيرة نسبيا على انتهاج مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدات منذ عام ١٩٧٤ وعدم القدرة عمليا على تقييم هذه التجربة .. فقد بدات الجامعات المصرية البحث فى هذه السياسة الجديدة لتحديد اهميتها والمساهمة فى تطويرها وتطوير الاقتصاد القومى ...

من هذه الابحاث رسالة مقدمة لكلية التجارة الخارجية بجامعة حلوان موضوعها الاستثمارات الاجنبية ودورها فى تمويل التنمية الاقتصادية بالدول النامية - مع التطبيق على جمهورية مصر العربية

وقد ركزت هذه الرسالة المقدمة من الطالب ونيس فرج عبد العال فى بابها الثالث والاخير على سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر . واوضحت انه كان هناك حتمية لاتباع هذه السياسة وذلك بسبب الانخفاض الكبير فى مستويات ومعدلات الادخار المحلية وعدم تغييرها الملموس عبر السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٧٥ مع العجز المزمن والمستمر فى الميزان التجارى المصرى وتهدف سياسة الانفتاح تبعا لذلك الى استقطاب راس المال من مختلف مصادره الدولية وتشجيع راس المال الخاص فى الداخل على الادخار ثم الاستثمار ثم تشجيع رؤوس الاموال الخاصة فى شكل عملات اجنبية المملوكة للمصريين فى الخارج

على الاستثمار داخل مصر ..
واخيرا توفير التكنولوجيا .

واكد الباحث ونيس فرج على ضرورة وضع استراتيجية متكاملة لزيادة فعالية هذه السياسة وذلك عن طريق رسم خريطة استثمارية لمصر ، بمعنى تحديد مواقع الصناعات المختلفة وطرق النقل ومنافذ التوزيع وغير ذلك، كما يجب وجود قدر من المشروعات المدروسة وتحديد القطاعات التى يمكن الاستثمار فيها وتحديد نوع من بعض المجالات والقطاعات للمشروعات التى يمكن البدء فيها .

وهناك عدة مبادىء يضعها الباحث ليضمن نجاح اهداف الانفتاح فى مصر ..

- تكامل بين اهداف الاستثمار الاجنبى والاهداف القومية .
- قيام استراتيجية الاستثمار الاجنبى على اساس اكتفاء المشروع المشترك ذاتيا من حيث احتياجاته من النقد الاجنبى .
- تحديد موقع المشروع .
- المساهمة فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية .

واذا نظرنا الى اتجاهات الاستثمار فى مصر كما جاء بالرسالة نجد ان النشاط السياحى فى مصر يحتل المركز الاول بين المشروعات المقبولة حتى عام ١٩٧٨ وهذا يعكس اقبال المستثمرين على توظيف اموالهم فى النشاط السياحى ويعطى دلالة على ثقة المستثمرين فى مركز مصر السياحى ثم يأتى بعد ذلك الاسكان وشركات الاستثمار ثم البنوك .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٥ / ٤ / ١٩٨٠

□ د. عبد المجيد في مؤتمر جمعية الادارة المالية:

● الانفتاح الاقتصـادى يجب أن يتجه لتوسـيع قاعـدة المبـادرة الفردية

٢٠٠٠ مليـون جنيه

دعم سـنوى نصـفه يتجه لغير موقعـه

كتب ــ سعيد حلوى :

افتتح الدكتور عبد الرزاق عبـد المجيدنائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصـادية والمالية صباح أمس المؤتمر الثـامن الذىتقيمه الجمعية المصرية للادارة المالية تحت رعاية الرئيس السادات لمناقشة موضوع« المدالة الاجتماعية فى ضوء السياسات المالية والاقتصادية فى مصر »

وقال د. عبد المجيد فى كلمته ..

ان الانطلاق نحو معدلات التنميـة السريعة ، لابد ان يواكبها مشـاكل ترتبط بالسرعة وبالكثافة .. ولا يجب ان نهون منها ولكن يجب أيضـا الا نبالغ فيها اطلاقا لانها مشاكل نحـن قادرون على حلها ..

اليوم ونحن على مشارف اعـداد ميزانية جديدة للدولة اقولها بكـل قوة وبكل امانة لم نكن من قبل هذا اليوم جاهزين لحل جذرى .. اليـوم نحن جاهزون لحل جذرى .. وهذه نقطة هامة ..

لقد أعطينا كل ما طلب منا للانتاج من مواد وقطع غيـار وتيسيرات للاستثمار والاستيراد .. وزاد الانتاج زيادة غير عادية لا تقل عن ١٢ ٪ هذا العام .. ولكن منهذه الزيادة ٣٥٠٠ مليون جنيه سلع مخزون راكد ... قد لا يبدو رقما كبيرا ولكن بالمقارنة يمكن ان يتضح مدى العبء او الخطر الذى يسببه هذا الرقم .. اذ ان حجم البنكنوت فى مصر المصـدر كله ٣٥٠٠ مليون جنيه .

ان مفهوم التضـخم يعنى زيادة كميات النقود فى مقابل السلع المتاحة وهنا فى مصر لم أر فى حياتى سلعا مكدسة فى الشوارع وعلى الارصفة امام المحلات وداخلها والفواكه المعباة .. والموانى المكدسة والمراكبالواقفة بها التى يدفع لها غرامات تأخير .. اذن فالسلع ليست قليلة .. وهناك شىء آخر .. معدل زيادة النقود حتى لو كانت نسبته ٢٥ ٪ فى السنوات السابقة .. وفى المقابل لقـد كان حجم الاستيراد يبلغ ما لايقل عن٢٠٠٠ مليون جنيه .. لم نطبع فى تاريخنا مبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه من البنكنوت

اذن هناك مشكلة .. واريد منكم المعاونة فى تحليلها .. وحلها ، ان المشكلة الحقيقية تنبع فى سـوء توزيع الدخل القومى ، النقود فى يد طبقة قليلة يتزايد عددها باستمرار ، ولكن الطبقات الاخرى التى لا تتمتـع الا بالدخل المحدود الثابت لم تـزد قدرتها الشرائية ولا دخلها بالنسـبة التى تجارى نسبة التضخم ..

هناك تحول فى توزيع الدخلالقومى لغير صالح الطبقات الكادحة . وذلك حدث لاسباب عديدة أولها التضـخم كذلك الاسلوب الانفتاحى غير الالتزامى .. فقد كان الانفتاح دعوة للمبادرة الفردية فى العمـل والحصـول على الكسب المشروع مع اداء حقوق الدولة من ضرائب .. ولـكن كانت دعوة للمبادرة الفردية أن تعمل وتكسب وتنجح وبذلك فان عدد الذين عندهم القدرة على المبـادرات الفردية غير العادية التى تستطيع أن تعمل ٢،٥٪ .. هذا العدد يتزايد الى أن يصـل ربما الى ٧ ٪ ولكن لن تكون الا قلة وهـذا هو تعريف السـلوك والانسان

اذن لابد أن نعترف أن للمبادرات الفردية ٪ ولها الحق فى الكسب .. لابد ان نعترف اننا نعطى فئة قليـلة القوة لان لديها القدرة ..

لقـد تدرج دخل الفرد بالزيادة [الحد الادنى] حتى وصل الى ٢٠ جنيها فى يوليو المـاضى وأتوقع أن تستمر الزيادة حتى تصل الى ١٠٠ جنيه شهريا مع نهاية القرن الحالى.

ومع هذا فان هنـاك نتوءات كثيـرة موجودة داخل الطبقة ذات الدخـل الثابت مثل القوانين ١٨٣ ومشاكله ، و ١٣٥ ومشـاكله و ١١ و ١٢ وفى ميزانية العام الحالى انتهت هـــذه النتوءات وتم حـل معظم المشـاكل .. أصبح الان ليس لدينا حجه فى عدم الاصلاح للطبقات الكادحة

ليس الدعم مشكلة مالية انمـا مشكلة اجتماعية بالدرجة الاولى هى دعوة للانحراف لان نصف الدعم يتجه الى غير موقعه وعلى هذا فان مبلغ الدعم ٢٠٠٠ مليون جنيه هـو مال الشعب يجب ألا يهدر .

حين نتحدث عن الدعم يتعين أن نبحث عن البـدائل والحلول ..

وطالب د. عبد المجيد المؤتمر ان يشارك فى وضع الحل لقضية اجتماعية هامة هى أن مشكلة الدعم ليسـت مشكلة نقود فيمكن أن يعطى فى شكل أجور أو دعم .. المساوىء والمخاطر الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصادية التى تنتج عن السوء فى توزيع الدعم وعدم وصوله لمستحقيه عملية لا يمكن قبولها ..

أعتقد أن الحل هو أن نفكر جديا فى **عقد اجتماعى بين الشعب والحكومة..**

ماهو واجب الحكومة تجاه الشعب ماهى التزامات الحكومة قبل الشعب ومسئولياتها وما هو واجب الشـعب قبل نفسه بعضـه البعض وقبل الحكومة وما هى التزاماته وماهى مسئولياته .

■ عبدالرزاق عبدالمجيد يعلن:

سياسة الانفتاح الاقتصادى

هدفها دعم مشروعات التنمية

أعلن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية أن الهدف من سياسة الانفتاح الاقتصادي هو دعم مشروعات التنمية الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات] الذى يتجاوز حجم المدخرات المحلية وأن حجم الاستثمارات فى الخطة الخمسية التى بدىء فى تنفيذها يصل الى اكثر من ٦ مليارات دولار .

وأضاف فى لقائه امس بوفد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الامريكى الذى يزور مصر حــاليا انه يجرى حاليا دراسة عدد من المقترحات المحددة لترشيد سياسة الدعم وضمان وصول السلع المدعمة لمستحقيها .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٨١/٣/٤

مشروعات الانفتاح الاقتصادى تمتد الى المحافظات

● صورة من الواقع تؤكد انتشار المشروعات المشتركة فى أقاليم مصر

ماذا جرى خلال سنوات الانفتاح الماضية ؟ .. هل تركزت مشروعات الانفتاح على القاهرة او على المناطق الحرة بالذات ام امتدائرها الى المحافظات باعتبارها مجالا خصبا لتنفيذ هذه المشروعات .. واذا كان اثرها قد شمل بعض المحافظات فالى اى مدى وماهى نوعية هذه المشروعات ؟

بالارقام وبالتحديد ومن خلال محافظة واحدة هى محافظة الشرقية يمكن ان تبرز الصورة واضحة ، فالمحافظ اللواء امين ميتكيس يشير الى ان هناك عشرات الدول والشركات قد جاءت اما من خلال الدولة او جاءت مباشرة – وهو الاهم – الى المحافظة وتعاقدت على عدة مشروعات بل وبدأ تنفيذ بعضها وبدأ انتاج البعض الاخر .

● قروض ومعونات امريكية وتشمل الخدمات الاساسية للقرى مشروعات توصيل مياه الشرب للقرى والعزب المحرومة منها . وكذلك اصلاح الطرق الترابية والصرف الصحى .

وقد حصلت المحافظة على معونة قدرها ٣ر٢٦٨ر٤٥٧ جنيها عام ٧٩–٨٠ وجار اجراءات الحصول على معونة عام ٨٠ – ١٩٨١ .

كما انه مقرر للمحافظة مبلغ ٣ر٤٥٠ر٠٠٠ جنيه عام ٨١ – ٨٢ لنفس الغرض . كما حصلت المحافظة على قروض للوحدات المحلية بالقرى لانتاج الدواجن من صندوق التنمية جملتها ١٢٠ر٠٠٠ جنيه ويتراوح قيمة القرض لكل وحدة بين ١٥ – ٢٠ الف جنيه وقد نفذ المشروع فى سبع وحدات واجمالى طاقة المشروع السنوية هى ١٧٥ الف دجاجة سنويا .

● مصنع للعلف الحيوانى تعاقدت شركة مضارب الشرقية بالزقازيق مع شركة هايد النمساوية على انشاء مصنع للعلف الحيوانى بالزقازيق ويصل اجمالى العقد مليونا و ٧٥٠ الف جنيه مصرى وطاقة المصنع الانتاجية ١٠٠ الف طن علف سنويا وقد قامت الشركة حتى يناير الماضى بتنفيذ مايزيد على ٥٠ فى المائة من قيمة العقد . والخامات المستخدمة فى انتاج هذا العلف فى المصنع هى من مشتقات انتاج صناعة ضرب الارز منها السرسة بالاضافة الى المولاس واليوريا وذلك لاول مرة فى صناعة العلف بمصر وكذلك نسبة من الردة والذرة المجروشة وكسب بذرة القطن .

● قرض يابانى لاستصلاح ٢٠ الف فدان .. تم توقيع اتفاقية بين المحافظة والحكومة اليابانية لمنح المحافظة قرضا قيمته ٣٢ مليون دولار بفائدة قدرها ٣ فى المائة يسدد على ٤٠ سنة مع فترة سماح مدتها ١٠ سنوات ويتم توجيه هذا القرض على مشروعين الاول عبارة عن تخصيص ١٤ مليون دولار من القرض لاستصلاح وزراعة ٥ الاف فدان بمنطقة الخطارة ، وتزويد الاراضى بأحدث وسائل الرى مثل الرى بالرش والتنقيط بالاضافة الى احدث الجرارات الزراعية اليابانية الحديثة . ويتم تركيب المعدات كلها خلال مارس سنة ١٩٨١ لتبدأ الزراعة الفعلية والمشروع الثانى .. خصص له ١١ مليون دولار من القرض لاستصلاح أراضى العدلية بمركز بلبيس تبلغ مساحتها ١٥ الف فدان بوسائل الرى الحديثة اما المشروع الثالث وهو

رصف الطرق التى تربط مراكز المحافظة وقراها بجانب الطرق الرئيسية داخل المدينة فقد خصص له الجزء الباقى من القرض وهو ٨ ملايين دولار لاستغلاله فى تمويل شراء معدات الرصف الحديثة

كما خصص لمشروعات مرفق مياه الشرب بالعباسة العام الماضى من المنحة الامريكية مليون و ٧٥٩ الف جنيه وتم استخدام ٨٤ فى المائة من حجم المنحة حتى الان .

● المشروع المجرى لانتاج ١٥ مليون بيضة بالشرقية .. حصلت الشرقية على قرض مجرى قيمته ٩٥٠٨٦٤ الف دولار ضمن اتفاقية القرض التى ابرمت بين كل من حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية المجر الشعبية ويستفاد منه فى تشييد مزرعة بياضة تستوعب ٦٧٫٢٩٢ دجاجة يتولى تنفيذها حاليا شركة كومبلكس المجرية الممثلة لجمهورية المجر الشعبية لانتاج ١٥ مليون بيضة مائدة سنويا بالاضافة الى كمية لحوم الدواجن بعد موسم البيض .

● كما شملت المشروعات مشروعا جديدا لجلب العملات الصعبة فى البلاد حيث سيقام مصنع كبير بالمنطقة لتعبئة ٥٠ مليون زجاجة سنويا من المياه الجوفية للمدينة وتصديرها الى الدول الاوروبية .

وتم توقيع الاتفاق لهذا المشروع مع شركة « افيان » الفرنسية لاستخراج المياه الجوفية من منطقة وادى الجبل القريبة من بلبيس وتحويلها الى مياه معدنية لتصديرها للخارج . وقد نص الاتفاق على ان تقيم الشركة مصنعا كبيرا فى المنطقة على مساحة ٢٤ فدانا .يقوم باستخراج المياه الجوفية ومعالجتها ببعض الاشعاعات المختلفة لتصبح مياها معدنية يتم تصديرها للدول الاوروبية.

وان مدة التعاقد ١٥ عاما قابله للتجديد كما تم تحديد كمية المياه المسموح باستخراجها يوميا بحيث لاتزيد عن ٥٠ مترا مكعبا فى الساعة يمكن قياسها بواسطة عدادات خاصة تقوم الشركة بتركيبها داخل المصنع لمراقبة الكميات المنتجة . وقد تم تحديد هذه الكمية حتى لاتتأثر الاراضى الزراعية التى تعتمد على المياه الجوفية فى المنطقة. وان المصنع سيقوم بتعبئة المياه داخل زجاجات تقدر بحوالى ٥٠ مليون وحدة سنويا فى مقابل ان تحصل المحافظة على ٥ فى المائة من قيمة المياه المنتجة ودخل لايقل عن ٣٠٠ الف جنيه سنويا . كما نص فى العقد التزام الشركة بدفع غرامة مناسبة مع حق المحافظة فى فسخه عند مخالفتها لاى شرط من شروط العقد .

حسن الشرقاوى

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٨١/٨/١٢

١٦٤ ألف فرصة عمل تحققها مشروعات الانفتاح :

٣٥٪ من المشـروعات التى أقرت بـدأت الانتــاج و ٣٥٪ تحـت التنفيــذ و ٣٠٪ لم تبــدأ بعـــد

الاتجـاه الى المشروعــات الكبــيرة ارتفاع متوسـط رأس مال المشروع الى ٣ مـــلايين جنيـــه

□ تحليل واعداد
عبد المنعم عثمان

اثبتت آخر تقارير هيئــة الاستثمار انه نتيجة للمتابعــة الميدانية للمشروعات التى بدات الانتاج حتى نهاية العام الحالى ان عددا من هذه المشروعات قد زاد فى اعـداد العمالة عن ما هو مقدر له فى دراســات الجدول ، وجـدير بالذكر ان المشروعات الموافق عليها حتى نهاية العام الماضى توفر ١٦٤ الف فرصة عمل تبلغ الاجـور المقدرة لها ١٩١ مليون جنيـه مصرى وان ٩٨ ٪ من هــذه الفرص للمصريين •

وقد وافقت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على ٩٥٦ مشروعا استثماريا للعمل داخل البلاد منذ ان بدات النشاط وحتى نهاية العام الماضى وتقدر قيمة رؤوس اموال هذه المشروعات بحوالى ٣٠٦٨ مليون جنيه ، يبلغ قيمة المكون المحلى منها ١٤٨٦ مليون جنيه ٤٨ فى المائة وقيمة المكون الاجنبى ١٥٨٢ مليون جنيه ٥٢ فى المائة كما تقدر قيمة التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات بحوالى ٥٧٣٨ مليون جنيه منها ٢٢١٥ مليون جنيه قيمة المكون المحلى ٣٩ فى المائة و٣٥٢٣ مليون جنيـه قيمـة المكون الاجنبى ٦١ فى المائة •

وتشير الاحصاءات الى انخفاض عدد الموافقات التى صدرت عن الهيئة خلال عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعدد الموافقات خلال ١٩٧٩ بنسبة ١٦ فى المائة ، الا انه فى الوقت ذاته زاد مجموع رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها خلال ١٩٨٠ بالمقارنة بحجم رؤوس اموال المشروعات الموافق عليها خلال ١٩٧٩ بنسبة ٢٣ فى المائة ، ويشير ذلك الى ارتفاع متوسط راس المال فى المشروعات الموافق عليها بصفة عامة فى عام ١٩٨٠ الذى بلغ حوالى ٣ مليون جنيه مقابل ٢ مليون جنيه فقط فى عام ١٩٧٩ ، ويلاحظ ان قطاع المشروعات الزراعية قد شهد ارتفاعا ملحوظا فى عدد الموافقات ١١١ فى المائة مع زيادة كبيرة فى حجم راس المال ١٣٩ فى المائة ، وعلى الرغم من انخفاض عدد الموافقات فى قطاع المشروعات الصناعية فى عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع عام ١٩٧٩ الا ان حجم رؤوس اموال المشروعات الموافق عليها فى هذا القطاع قد زاد بنسبة ٧٤ فى المائة ، ويعزى ذلك الى اهتمام الهيئة بتشجيع المشروعات الزراعية والصناعات الغذائية ومواد البناء والغزل والنسيج وهى مشروعات لها اهميتها فى نطاق خطة التنمية الاقتصادية للدولة ٠

وتحتل المشروعات الصناعية المركز الاول من حيث عدد الموافقات حيث تمت الموافقة على ٣٦٧ مشروعا صناعيا تمثل ٣٨ فى المائة من اجمالى الموافقات داخل البلاد وتبلغ رؤوس اموال هذه المشروعات ٩٣٠ مليون جنيه تمثل ٣٠ فى المائة من اجمالى رؤوس الاموال الموافق عليها كما تبلغ التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات ٢٥٠٧ ملايين جنيه تمثل ٤٤ فى المائة من اجمالى التكاليف الاستثمارية ، وقد احتلت الصناعات الوسيطة المرتبة الاولى من حيث عدد المشروعات ١٧٩ مشروعا ومجموع رؤوس اموالها التى بلغت ٥١٤ مليون جنيه ٥٥ فى المائة من الاجمالى كما بلغت التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات ١٠٨٩ مليون جنيه ٤٣ فى المائة من الاجمالى ، واستأثرت الصناعات الكيماوية باكبر نصيب من هذه الاستثمارات ، تليها صناعة مواد البناء ثم الصناعات المعدنية والتعدينية ، وتحتل الصناعات الاستهلاكية المرتبة الثانية حيث بلغ عدد المشروعات الموافق عليها ١٣٣ مشروعا ، ويبلغ مجموع رؤوس الاموال ٢٦٦ مليون جنيه ٢٩ فى المائة من الاجمالى كما تصل التكاليف الاستثمارية الى ٩٩٩ مليون جنيه ٤٠ فى المائة من الاجمالى ، واستأثرت الصناعات الغذائية باكبر نصيب من هذه الاستثمارات من حيث عدد المشروعات تليها صناعة الغزل والنسيج ثم الصناعات الخشبية والصناعات الدوائية ، وقد احتلت الصناعات الهندسية المرتبة الثالثة حيث تمت الموافقة على ٤٩ مشروعا يبلغ مجموع رؤوس اموالها ١٣٥ مليون جنيه ١٥ فى المائة من الاجمالى وبتكاليف استثمارية قدرها ٣٨٩ مليون جنيه ١٦ فى المائة من الاجمالى وهكذا نجد ان نمط الاستثمار فى المشروعات الصناعية التى تمت الموافقة عليها حتى نهاية عام ١٩٨٠ يعطى اولوية خاصة للصناعات الوسيطه وتنمية الصناعات الاحلالية التى من شأنها زيادة الانتاج الصناعى وتنويعه مما يؤدى الى زيادة الاهمية النسبية لقطاع الصناعة من اجمالى الناتج المحلى ، مع تحقيق وفر صافى من العملات الاجنبية نتيجة لخفض الواردات من هذه السلع ،

ثم توسيع نطاق السوق المحلية نظرا لما يترتب على تنمية هذه الصناعات من زيادة فرص العمالة ورفع مستويات الدخول .

وتحتل المشروعات الانشائية المركز الثاني من حيث الاهمية النسبية للموافقات حيث ووفق على ١٧٦ مشروعا للعمل فى هذا المجال ١٨ فى المائة ، وتبلغ رؤوس اموالها ٢٢٣ مليون جنيه ٧ فى المائة كما تبلغ التكاليف الاستثمارية لها ٥٧٣ مليون جنيه ١٠ فى المائة ، ويشمل ويشمل هذا القطاع مشروعات الاسكان بانواعه المختلفة ومشروعات المقاولات كما يشمل المكاتب الاستشارية

وقد بلغ عدد شركات المقاولات التى تمت الموافقة عليها حتى نهاية العام الماضى ٩٥ شركة لا تقل مساهمة المصريين فى رؤوس اموالها عن ٥٠ فى المائة وفقا لنص القانون . وبلغت رؤوس اموال هذه الشركات ٨٣ مليون جنيه ٣٧ فى المائة ، يبلغ مجموع تكاليفها الاستثمارية ١٤٩ مليون جنيه ٢٦ فى المائة ، وبلغ عدد مشروعات الاسكان ٥٧ مشروعا منها ٢٦ مشروعا للاسكان الادارى وتسهم هذه المشروعات فى توفير الاسكان الادارى للشركات الجديدة والبنوك الى جانب اسهامها النسبى فى توفير الوحدات السكنية ، بلغ عدد مشروعات بيوت الخبرة الاستشارية ٢٤ مشروعا وهذه تتخذ شكل شركات مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الاجنبية العالمية وفقا لما يقضى به القانون وتعتبر الخبرة الفنية هى الركيزة الاساسية فى نشاط هذه المشروعات .

وتحتل المشروعات الخدمية المركز الثالث من حيث الاهمية النسبية للموافقات حيث ووفق على ١٦٧ مشروعا تمثل ١ فى المائة من اجمالى الموافقات ، وتبلغ رؤوس اموال هذه المشروعات حوالى ٦٦٧ مليون جنيه تمثل ٢٢ فى المائة من اجمالى رؤوس الاموال للمشروعات داخل البلاد كما تبلغ التكاليف الاستثمارية ١١٥٥ مليون جنيه تمثل ٢٠ فى المائة من اجمالى التكاليف الاستثمارية .

ويشمل هذا القطاع مشروعات السياحة والنقل والمستشفيات بالاضافة الى بعض المشروعات والخدمات الاخرى .

اما المشروعات الزراعية فتحتل المركز الرابع من حيث عدد الموافقات حيث تمت الموافقة على ٥٥ مشروعا زراعيا تمثل ٧ فى المائة من اجمالى الموافقات ، وتبلغ رؤوس اموال هذه المشروعات حوالى ١٥٤ مليون جنيه تمثل ٥ فى المائة من الاجمالى ، كما تبلغ تكاليفها الاستثمارية ٣٤٦ مليون جنيه تمثل ٦ فى المائة من اجمالى التكاليف الاستثمارية . وقد حظى هذا القطاع خلال عام ١٩٨٠ باهمية متزايدة من حيث زيادة عدد الموافقات وحجم رؤوس الاموال المستثمرة حيث بلغت نسبة الزيادة فى عدد المشروعات بالمقارنة مع عام ١٩٧٩ حوالى ١١١ فى المائة ، وبلغت نسبة الزيادة فى رؤوس الاموال المستثمرة حوالى ١٣٩ فى المائة ، وترجع هذه الزيادة الى اهتمام الدولة بالمشروعات الزراعية التى تسهم فى حل مشكلة الامن الغذائى ، وتتميز هذه المشروعات بارتفاع مساهمة المولين المصريين ٧٤ فى المائة .

وتشير الارقام الى ان ٢٦٥ مشروعا قد دخلت مرحلة الانتاج اى حوالى ٣٥ فى المائة من الموافقات ويبلغ مجموع تكاليفها الاستثمارية ٧١٦ مليون جنيه اى بنسبة ١٦ فى المائة من المجموع ، ويبلغ عدد المشروعات قيد التنفيذ ٢٦٦ مشروعا بنسبة ٣٥ فى المائة من المجموع

ويبلغ مجموع تكاليفها الاستثمارية ٢١٦٤ مليون جنيه بنسبة ٤٧ فى المائة من المجموع ويعنى ذلك حتما زيادة الانفاق الاستثمارى فى السنوات القادمة الى ان تبدأ هذه المشروعات مرحلة الانتاج ، وبالنسبة للمشروعات التى حصلت على موافقات حديثة ولم تستوف بعد الشروط اللازمة لاعتبارها قيد التنفيذ ، فقد بلغ عدد المشروعات ٢٢٤ مشروعا ٣٠ فى المائة من المجموع ويبلغ مجموع تكاليفها الاستثمارية ١٧٠٢ مليون جنيه بنسبة ٢٧ فى المائة من المجموع

ويتبين عند تحليل المشروعات الداخلية ان نسبة متزايدة من المشروعات قد بدأت العمل والانتاج ، وفيما يلى اهم المؤشرات ، فقد بلغ عدد المشروعات التى بدات الانتاج فى قطاع الاستثمار الصناعى ١٥٤ مشروعا ٤٢ فى المائة ، وتبلغ التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات حوالى ٢٩٣ مليون جنيه وتبرز فى هذا المجال مشروعات الصناعات الكيماوية تليها صناعات الغزل والنسيج ثم الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والمعدنية ، وبلغ عدد المشروعات التى بدات الانتاج فى قطاع المشروعات الزراعية ١٢ مشروعا ٢٢ فى المائة باجمالى تكاليف استثمارية قدرها ١٣٥ مليون جنيه ١١ فى المائة ، ويبرز هنا نشاط انتاج الدواجن والبيض ومنتجات الالبان والاعلاف والانتاج السمكى الى جانب انتاج السكر من البنجر واستصلاح الاراضى .

ويبلغ عدد المشروعات التى بدات الانتاج فى قطاع المشروعات الانشائية ٥٤ مشروعا ٣١ فى المائة باجمالى تكاليف استثمارية قدرها ١٢٠ مليون جنيه ٩ فى المائة ، وتبرز هنا مشروعات المقاولات التى يصل عددها الى ٣٥ مشروعا تبلغ تكاليفها الاستثمارية ٤٩ مليون جنيه ، بالاضافة الى مشروعات بيوت الخبرة الاستشارية ومشروعات الاسكان ، . وبلغ عدد المشروعات التى بدات الانتاج فى قطاع الخدمات ٤٥ مشروعا باجمالى تكاليف استثمارية قدرها ١٦٧ مليون جنيه ، ويبرز فى هذا القطاع مشروعات السياحة والصحة والمستشفيات والنقل والمواصلات ومشروعات خدمية اخرى .

وقد تم سحب الموافقة على ٢٠ مشروعا استثماريا خلال عام ١٩٨٠ تبلغ رؤوس اموالها حوالى ٦٧ مليون جنيه لعدم اتخاذ هذه المشروعات لاية خطوات تنفيذية بما يفسح المجال لاخرين للدخول فى انشطة مماثلة .

ووفقا لدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات غير المالية الموافق عليها داخل البلاد حتى نهاية العام الماضى تصل فرص العمل التى توفرها هذه المشروعات الى حوالى ١٦٤ الف فرصة ، وتبلغ الاجور المقدره لها حوالى ١٩١ مليون جنيه مصرى وتبلغ فرص العمالة المقدرة للمصريين حوالى ١٦١ الف فرصة عمل ٩٨ فى المائة كما تبلغ الاجور التقديرية لهذه الفرص حوالى ١٥٨ مليون جنيه ٨٢ فى المائة ، ويبلغ متوسط اجر العامل المصرى فى هذه المشروعات حوالى ٩٨٠ جنيه سنويا ويتضح ان قطاع المشروعات الخدمية يتميز بارتفاع متوسط الاجر السنوى للعامل بالمقارنة بباقى القطاعات اذ يليه فى الترتيب قطاع المشروعات الصناعية

ثم الزراعية واخيرا قطاع المشروعات الانشائية ، ولقد كان من نتيجة المتابعة الميدانية للمشروعات التى بدات الانتاج حتى نهاية عام ١٩٨٠ ان اظهرت الارقام تحقيق نسبة معقولة من العمالة المقدرة لهذه المشروعات بل ان بعض القطاعات تجاوزت فى الواقع ما كان مقدرا لها ٠

ويقدر متوسط الاستثمار الاجمالى المقدر رؤوس الاموال والقروض لكل عامل فى المشروعات المشار اليها آنفا بمبلغ ٢٥٨٠٠ جنيه تقريبا ، وتزيد كثافة راس المال للعامل فى قطاعات الخدمات والمشروعات الزراعية والانشائية بينما تقل عن المتوسط فى معظم فروع قطاع المشروعات الصناعية ، ويقدر متوسط كثافة راس المال للعامل فى المشروعات غير المالية التى هى فى دور التنفيذ بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه تقريبا ، وهو اعلى نسبيا من الرقم المماثل للمشروعات التى دخلت مرحلة الانتاج وبمعنى آخر فان المشروعات التى لازالت فى دور التنفيذ تتميز بكثافة اكثر نسبيا فى راس المال عن المشروعات التى دخلت مرحلة الانتاج ٠ ويبلغ مجموع العمالة فى مشروعات الاستثمار الداخلية غير المالية التى لازالت قيد التنفيذ حوالى ٧٩ الف عامل ٠

واوضح التقرير ضرورة الاخذ فى الاعتبار ان شركات القطاع العام لازالت تعانى فى غالبيتها من مشكلة العمالة الزائدة وهو ما يؤثر فى قياس كثافة راس المال للعامل فى هذه الشركات فقد لا يكون من المناسب عقد مقارنة بين الشركات الخاضعة لقانون الاستثمار وشركات القطاع العام فى هذه الخصوصية وبصفة عامة يمكن القول ان متوسط كثافة راس المال للعامل فى مشروعات الاستثمار يعتبر مرتفعا نسبيا عن مثيله فى الاقتصاد القومى ككل ، وغنى عن البيان ان هناك صناعات لا مناص فيها من استخدام تكنولوجيا مكثفة راس المال ٠

ثمـــار الانفتـــاح حتى نهـــاية العـــام المـــاضى

الموافقة على ٣٣١ مشروعا فى المنـاطق الحرة من بينهـــا ٦٤ مشـــروعا صـــناعيا

كتب ــ عبد المنعم عثمان ،

بالرغم من قصر الفترة التى مرت على انشاء المناطق الحرة فى مصر والتى لم تتعد ثلاث سنوات الا أن حصيلة هذا القطاع من الاستثمارات قد بلغت ٣٣١ مشروعــا وافقت عليها هيئة الاستثمار حتى نهاية العام الماضى منها ٦٥ ٪ مشروعات تخزين و ٢٤ ٪ مشروعات صـــناعية و ١١ ٪ مشروعات خدمة . وتوفر هذه المشروعات عند تمام تنفيذها حوالى ١٧ ألف فرصة عمل للمصريين يبلغ اجمالى أجورهم ٢٨ مليون جنيه سنويا بمتوسط أجـــر شهرى ١٦٢٩ جنيها تقريبا .

ويشـــير التوزيع القطـــاعى لهـــذه المشروعات الى ارتفاع عدد المشروعات الصناعية الموافق عليها من ٧٧ مشروعا فى نهاية عام ٧٩ الى ٨٣ مشروعا فى نهاية عام ٨٠ الامر الذى يعكس الاتجاه نحو الانشطة الانتاجية فى المناطق الحرة

كذلك زاد عدد مشروعات التخـــزين والثلاجات من ١٦٤ مشروعا عام ١٩٧٩ الى ١٩٢ مشروعا عام ١٩٨٠ ، وترجع هذه الزيادة أساسا الى ارتفاع عـــدد المشروعات للتخزين والثلاجات الموافق عليها بالمنطقة الحرة العامة بالاسكندرية من ٢٩ مشروعا عام ١٩٧٩ الى ٥٣ مشروعا عام ١٩٨٠ وذلك نظرا لما تقرر من استيعاب المســاحات المخصصـــة لمشروعات التخزين بالكامل والتى تبلغ ١٥٪ من المساحة الكلية المخصـــصة لاقامة المشروعات بالمنطقة .

اما بالنســبة لمشروعات الخــدمات فيلاحظ ارتفاع عدد المشروعات لخدمة انشطة البترول الى ٢٠ مشروعا باجمالى تكاليف استثمارية نحو ٣٩٫٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعـــدد ١٦ مشروعا بلغت تكاليفها الاســـتثمارية حوالى ٢٠٫٢ مليون جنيـــه عام ١٩٧٩ اى بنسبة زيادة عددية قـــدرها ٢٥٪ وزيادة فى التكاليف الاستثمارية تصل الى نحو ٩٥٪ .

ويعزى هذا الارتفاع في عدد مشروعات خدمة انشطة البترول الى التزايد المطرد في انشطة الحفر والتنقيب عن البترول في مصر خلال الفترة الاخيرة بعد ثبوت وجود احتمالات بترولية ضخمة وبعد الكشوفات البترولية التي حققت بالفعل خلال عام ١٩٨٠ .

ويلاحظ انخفاض عدد المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة خلال عام ١٩٨٠ الى ٨ مشروعات بالمقارنة بـ ٩ مشروعات خلال عام ١٩٧٩ وذلك في ضوء الاتجاه الى قصر الموافقات على الانشطة التي تستلزم وجود المشروع في موقع خاص وما تحقق من تقدم في استكمال المناطق الحرة العامة .

يلاحظ ارتفاع معدلات التنفيذ في عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعام ١٩٧٩ وقد بلغ عدد المشروعات التي بدأت النشاط حتى نهاية العام الماضي ٢٠٣ مشاريع بنسبة ٦١٪ من اجمالي الموافقات البالغ عددها ٣٣١ موافقة مقابل ١٧٥ مشروعا بدأت النشاط حتى نهاية عام ٧٩ أي بزيادة تبلغ حوالي ١٦٪ بالمقارنة بعام ٧٩ .

كما يلاحظ ازدياد اجمالي عدد المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحرة العامة حتى نهاية العام الماضي بنسبة طفيفة تصل الى ٦٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٩ ، فقد ارتفع عدد الموافقات من ٢٤٩ موافقة حتى نهاية عام ١٩٧٩ الى ٢٦٦ موافقة حتى نهاية العام الماضي .

وقد بلغ اجمالي رؤوس أموال هذه المشروعات نحو ٢١١ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ١٠٪ تقريبا عن رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها حتى نهاية عام ١٩٧٩ والتي بلغت ١٩٠٫٨ مليون جنيه مصري تقريبا . كما تبلغ تكاليفها الاستثمارية ٣٩٤ مليون جنيه

وتتيح المشروعات الموافق عليها المناطق الحرة العامة حتى نهاية العام الماضي ١١٠٤٦ فرصة عمل تبلغ اجورها المقدرة نحو ١٥ مليون جنيه مصري وتبلغ فرص العمل المتاحة للمصريين ١٠٥٦٥ فرصة عمل أي بنسبة ٩٥٫٦٪ من اجمالي الفرص المتاحة ، وتقدر اجورهم حوالي ١٢ مليون جنيه مصري اي بنسبة ٨٣٪ اجمالي الاجور المقدرة .

مازالت المساهمة المصرية تمثل الجانب الاكبر من استثمارات المناطق الحرة العامة فقد ارتفعت المساهمات المصرية قطاع عام وخاص في مشروعات المناطق الحرة من ٨٤ مليون جنيه تمثل حوالي ٤٤٪ من اجمالي المساهمات في نهاية عام ١٩٧٩ الى ٩٥ مليون جنيه تمثل ٤٥٪ من اجمالي المساهمات في نهاية عام ١٩٨٠ أي أن قيمة المساهمات المصرية قد زادت في نهاية عام ١٩٨٠ بنسبة ١٣٪ عنها في نهاية عام ١٩٧٩ .

كما يلاحظ استمرار اتجاه حجم المساهمة العربية نحو الانخفاض فقد تناقصت قيمتها من ٧٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى ٤٤ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ثم الى ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، وقد بلغت نسبة المساهمة العربية في عام ١٩٨٠ نحو ١٩٪ من اجمالي المساهمات .

كما بلغت قيمة المساهمة الامريكية حتى نهاية عام ١٩٨٠ ـ ١٨ مليون جنيه تمثل ٩٪ من اجمالي المساهمات وبزيادة نسبتها ١٥٫٨٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٩ ، في حين بلغت مساهمة دول السوق الاوروبية المشتركة في مشروعات المناطق الحرة العامة ٣٢ مليون جنيه تمثل ١٥٪ من اجمالي المساهمات في عام ١٩٨٠ .
واستمرت الزيادة المطردة في حجم مساهمات الدول الاخرى في مشروعات

المناطق الحرة العامة حيث بلغت هذه المساهمات ٢٦ مليون جنيه حتى نهاية عام ١٩٨٠ وتمثل هذه المساهمة ١٢٪ من اجمالى المساهمات حتى نهاية عام ١٩٨٠ ٠

بلغ عدد مشروعات المناطق الحرة العامة التى ساهم فيها القطاع العام ١٧ مشروعا تمثل ٦٪ من اجمالى عدد المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحرة العامة حتى ديسمبر الماضى وقد بلغت قيمة مساهمة القطاع العام المصرى فى هذه المشروعات ١٦ مليون جنيه مصرى تمثل ٨٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات بنسبة ١٧٪ من اجمالى مساهمات المصريين التى تبلغ ٩٥ مليون جنيه ٠

وبلغ عدد مشروعات المناطق الحرة العامة التى ساهم فيها القطاع الخاص المصرى ١٧٦ مشروعا تمثل ٦٦٪ من اجمالى الموافقات حتى نهاية ديسمبر الماضى وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص فى هذه المشروعات ٧٩ مليون جنيه تمثل ٣٧٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات والتى تبلغ ٢١١ مليون جنيه ٠

ماذا حقق الانفتــاح فى ٦ سـنوات

بعد طول انتظار أصدرت هيئة الاستثمار التقرير السنوى لعام ١٩٨٠ الذى نشرنا أهم فقراته فى الاسبوع الماضى ، ولعل أبرز ما تضمنه هذا التقرير المقارنة بين ارقام استثمارات خطة التنمية الاقتصادية للدولة عن عام ٨١/٨٠ واستثمارات الانفتاح عن عام ١٩٨٠ ، والذى يتضح منه توافق الاولويات فى الخطة مع الموافقات الصادرة فى نطاق قانون الاستثمار ، وتشير الارقام الى أن التكاليف الاستثمارية للمشروعات غير المالية الموافق عليها خلال عام ٨٠ تبلغ ١٣٢٤ مليون جنيه وتمثل نسبة ٤١ ٪ من مجموع استثمارات خطة ٨١/٨٠ والبالغة ٤١٣٥ مليون جنيه .

ولعل فى هذا اجابة على تساؤلات الكثيرين فيما حققه الانفتاح لمصر ولعله ابلغ اجابة ايضا ، فلولا هذه السياسة ما ظهرت هذه الاموال التى بلغت مساهمة المصريين فيها ٦٣٪ من اجمالى الاستثمارات ، وكانت هذه الاموال قبل سياسة الانفتاح توضع فى البنوك فى الخارج او تحت البلاطة ، وهذا معناه أن القطاع الخاص المصرى عندما نهيىء له الفرصة لكى ينمو فى جو مناسب بعيدا عن التأميم والمصادرة وزوار الفجر يمكن أن ينطلق ليحقق مع القطاع العام التنمية الشاملة التى نحلم بها لمصرنا .

ويجرنا هذا للحديث عن مساهمات رؤوس الاموال العربية والامريكية والاوروبية ، وقد نجد جوابا لتقلص نسبة اشتراك العرب فى رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية والتى لا تتعدى ١١ ٪ من الاجمالى بسبب الاوضاع السياسية الحالية ، ولكن ما لا نجد له جوابا مقنعا هو مساهمة رؤوس الاموال الامريكية فى هذه المشروعات والتى تبلغ نسبتها ٨ ٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات داخل البلاد اى حوالى ١٥٦ مليون جنيه ،فالعلاقات المصرية الامريكية لم تشهد فى تاريخها القريب أو البعيد ظروفا أوثق للتعاون المشترك فيها الان ، فهناك اللجنة المصرية الامريكية لرجال الاعمال وهناك البعثات التجارية وبعثات رجال الاعمال الامريكيين فى خارج اللجنة المذكورة ، وهناك العشرات من المسئولين المصريين الذين زاروا الولايات المتحدة بغرض الترويج لمشروعات فى مصر ، ولكن مع الاسفالنتيجة مازالت لا تتناسب وحجم التعاون بين مصر وأمريكا وتحتاج لكثير من الجهد والعرق ، ولا يكفى أن يقول تقرير هيئة الاستثمار أنه من المنتظر افتتاح مكاتب جديدة للهيئة فى بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وجنوبى شرقى آسيا ، فالولايات المتحدة لا يكفيها مكتب واحد فى نيويورك مهما كانت كفاءة اعضائه ، وهناك من الهيئة والتمثيل التجارى من يستطيعون القيام بهذا العمل باقتدار أمثال حنفى شعبان وحسن عفيفى من هيئة الاستثمار ومصطفى الخطيب واسماعيل رشدىمن التمثيل التجارى ، ولا يكفى ولا يفيد فقط عقد ندوات أو لقاءات كل حين ، ولكن مطلوب وجود دائم فى مراكز تجمعاترجال الاعمال فى العالم وايجاد علاقات شخصية بهم بواسطة نخبة من المتخصصين الدارسين الفنيين .

واذا كان تقرير الهيئة قد اشار الى انخفاض عدد الموافقات التى صدرت عام ٨٠ بالمقارنة بعدد الموافقات خلال عام ٧٩ بنسبة ١٦ ٪ الا أنه فى الوقت ذاته زاد مجموع رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها خلال ٧٩ بنسبة ٢٣ ٪ ، ويشير ذلك الى ارتفاع متوسط رأس المال فى المشروعات الموافق عليها بصفة عامة فى عام ١٩٨٠ والذى بلغ حوالى ٣ ملايين جنيه مقابل ٢ مليون جنيه فقط فى عام ١٩٧٩ .

ولعل قلة عدد المشروعات الموافق عليها فى العام الماضى والتى تعكس بالضرورة قلة المتقدمين بمشروعات للهيئة ، ويؤكد على ضرورة الاسراع فى اختيار أفضل العناصر لتقيم فى مراكز تجمع رجال الاعمال فى العالم لجذب أكبر عدد منهم ودفع سياسة الانفتاح خطوات أخرى للامام .

والنقطة الاخرى التى أثارها التقرير هى نقطة سحب الموافقة من ٢٠مشروعا استثماريا عام ١٩٨٠ تبلغ رؤوس أموالها ٦٧ مليون جنيه بعدم الجدية فى التنفيذ ، وهذا يدفعنا للسؤال هل بحثتالهيئة فى الاسباب وحللت المواقف وهل استفادت من هذه التجربة ، فمن المؤكد أن هذه المشروعات قد درست بعناية من الهيئة قبل أن توافق عليها وتأكدت من سلامة المراكز المالية للمساهمين فيها ، والا لما كانت قد وافقت عليها ، ربما كان السبب عدم توافر الارض اللازمة للمشروع أو عدم وجود مرافق ، وعلى كل فان هذا هو دور الهيئة أولا أن تتأكد من جدية المتقدم وثانيا أن تسهل له سبل الاستثمار وتحقيق المشروع الذى تقدم به .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٨١/٩/٢٠

حصـاد سـنوات من عمر الانفتـاح الاقتصـادى

■ ١٧٨٠ مليون جنيه بالعملات الأجنبية لمشروعات داخل البلاد
■ ٤٣ ألف فرصة عمل فعلية لمصريين حتى يونيو الماضى
■ ٦٣٪ من المشروعـات بـدأت الانتــاج الفعــلى

عرض :
عبـد المنعم عثمان

وافقت هيئة الاستثمار على ١٠٩٥ مشروعا جديدا داخـل البلاد تم تنفيذ ٦٣٪ منها حتى منتصف العام الحالى ، وقـد وفرت المشروعات التى بدأت فعلا ٤٣ ألف فرصة عمـل لمصريين ، وتبلغ التـكاليف الاسـتثمارية للمشروعـات الموافق عليها داخل البـلاد ٦٦٤٣ مليون جنيه وهى حوالى ٦٣٪ من اجمـالى التكاليف الاستثمارية .

صرح اسماعيل غانم نائب رئيس هيئة الاستثمار ان عدد الموافقات حتى نهاية يونيو الماضى قد بلغ ١٠٩٥ مشروعـا اسـتثماريا تبلغ رؤوس اموالها حوالى ٣٣٩١ مليون جنيه مصرى منها حوالى ١٧٨٠ مليون جنيه مدفوعة بالعملات الاجنبية وهى تمثل حوالى ٥٣ فى المائة تقريبا من اجمـالى رؤوس الامـوال .

وتتيح هذه المشروعات فرص عمالة سنويا تقدر بحوالى ١٨٣ الف فرصة عمل منها ١٨١ الف فرصة للمصريين وحدهم ، وتبلغ الاجور التقديرية لهذه العمالة حوالى ٢٢٣ مليون جنيه

مصرى سنويا يختص المصريون بحوالى ١٨٩ مليون جنيه وهى تمثل حوالى ٨٥ فى المائة من اجمالى الاجور المقدره • ويحتل قطاع المشروعات التمويلية والخدمية المركز الاول من حيث الموافقات حيث تمت الموافقة على ٤٢٢ مشروعا تمثل ٣٩ فى المائة من الاجمالى وتبلغ رؤوس اموالها حوالى ١٩١٧ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية حوالى ٢٥٧٦ مليون جنيه •

يحتل قطاع المشروعات الصناعية المركز الثانى من حيث عدد الموافقات حيثتمت الموافقةعلى ٤٠٩ مشروعات استثمارية تمثل ٣٧ فى المائة من الاجمالى وتبلغرؤوساموالها حوالى ١٠٢٩ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية حوالى ٣٠٢٠ مليونجنيه

ويحتل قطاع المشروعات الزراعية والانشائية المركز الثالث حيث ووفق على ٢٦٤ مشروعا تمثل ٢٤ فى المائة من الاجمالى وتبلغ رؤوس اموال هذه المشروعات ٤٤٥ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية ١٠٤٨ مليون جنيه •

وتفيد تقارير هيئة الاستثمار ان المشروعات التى دخلت مرحلة التنفيذ الفعلى « سواء بدات الانتاج او تحت التنفيذ » تبلغ حوالى ٦٣ فى المائة من اجمالى المشروعات تبلغ رؤوس اموالها حوالى ٦١ فى المائة من اجمالى رؤوس الاموال الموافق عليها كما تبلغ تكاليفها الاستثمارية حوالى ٥٩ فى المائة من التكاليف الاستثمارية ، حققت المشروعات الاستثمارية التى بدات النشاط حوالى ٣٢ الف فرصة فعلية تبلغ اجورها السنوية حوالى ٥٤ مليون جنيه مصرى سنويا • ويحتل قطاع المشروعات الصناعية المركز الاول من حيث عدد المشروعات التى دخلت مرحلة التنفيذ الفعلى « سواء بدات النشاط او تحت التنفيذ » حيث بلغ عدد المشروعات هذه ٢٧٢ مشروعا تبلغ رؤوس اموالها حوالى ٥٢٠ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية حوالى ١٥٣٢ مليون جنيه •

ويحتل قطاع المشروعات التمويلية والخدمية المركز الثانى من حيث عدد المشروعات التى دخلت مرحلة التنفيذ الفعلى حيث بلغت هذه المشروعات ٢٥٣ مشروعا تبلغ رؤوس اموالها حوالى ١٢٦٦ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية حوالى١٦٧٢ مليون جنيه

كما يحتلقطاع المشروعاتالزراعية والانشائية المركز الثالث من حيث عدد المشروعات التى دخلت مرحلة التنفيذ الفعلى حيث بلغت ١٦٥ مشروعا رؤوس اموالها حوالى ٢٨٥ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية حوالى ٦٣٠ مليون جنيه مصرى •

وتبين ان المصريين يحتلون المركز الاول من حيث مساهمتهم فى رؤوس اموال المشروعات الموافق عليها داخل البلاد ويأتى فى المرتبة الثانية رعايا الدول العربية ثم رعايا الدول الاخرى وبعد ذلك دول السوق الاوربية المشتركة ورعايا الولايات المتحدة الامريكية •

بلغ عدد المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة العامة حتى نهايةيونيو الماضى ٢٧٦ مشروعا تبلغ رؤوس اموالها حوالى ٢٢٦ مليون جنيه مصرى منها ٢٢٢ مليون جنيه تدفع بالعملات الاجنبية وهى تمثل ٩٨ فى المائة من اجمالى رؤوس الاموال ، كما تبلغ التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعاتحوالى ٣٢٥ مليون جنيه مصرى منها ٣١٩

مليون جنيه تدفع بالعملات وهي تمثل ٩٨ في المائة من اجمالي التكاليف الاستثمارية ، وتوفر مشروعات المناطق الحرة العامة حوالي ٦و١١ الف فرصة عمل سنويا منها ١١ الف فرصة عمل للمصريين ، تبلغ الاجور التقديرية لهذه العمالة حوالي ١٨ الف جنيه يختص المصريون بحوالي ١٥ الف جنيه مصري سنويا ٠

وتاتي منطقة بورسعيد في المركز الاول من حيث عدد الموافقات حيث ووفق فيها على ٩٥ مشروعا بالاضافة الى ١٥ فرعا لبنوك اجنبية تمثل ٣٤ في المائة من اجمالي الموافقات ، ثم الاسكندرية حيث ووفق على ٩٢ مشروعا بنسبة ٣٢ في المائة من اجمالي عدد الموافقات ثم منطقة القاهرة «مدينة نصر» حيث بلغ عدد الموافقات ٤٥ مشروعا بنسبة ١٧ في المائة من اجمالي الموافقات ، واخيرا منطقة السويس حيث ووفق على ٤٢ مشروعا تمثل ١٦ في المائة من اجمالي الموافقات ٠

وبلغ عدد المشروعات التي دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي في مشروعات المناطق الحرة العامة « سواء بدات النشاط او تحت التنفيذ » حوالي ٧٩ في المائة من اجمالي الموافقات وتبلغ رؤوس اموالها حوالي ٧٨ في المائة من اجمالي اموال المشروعات الموافق عليها كما تبلغ تكاليفها الاستثمارية حوالي ٨٠ في المائة من اجمالي التكاليف الاستثمارية الموافق عليها ، وان اعلى نسبة تنفيذ فعلي للمشروعات هي في منطقة بورسعيد حيث دخل مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروعات ٩٨ في المائة من اجمالي الموافقات في هذه المنطقة ثم تاتي القاهرة « مدينة نصر » في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة المشروعات التي دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي ٨٤ في المائة من اجمالي الموافقات ثم السويس حيث تبلغ نسبة التنفيذ الفعلي للمشروعات ٧٠ في المائة من اجمالي الموافقات ، ثم الاسكندرية حيث تبلغ هذه النسبة ٦٠ في المائة من اجمالي المشروعات ٠

من ذلك يتضح ايضا ان المصريين يساهمون بحوالي ٥٠ في المائة من اجمالي رؤوس اموال المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة العامة وبذلك يحتلون المركز الاول ايضا في المساهمات ، ثم ياتي رعايا الدول العربية في المركز الثاني فيساهمون بحوالي ١٨ في المائة من اجمالي رؤوس الاموال ، ثم رعايا دول السوق الاوروبية المشتركة ويساهمون بحوالي ١٥ في المائة ، ثم رعايا الدول الاخرى ٩٠ في المائة ورعايا الولايات المتحدة الامريكية ويساهمون بحوالي ٨ في المائة من اجمالي رؤوس اموال مشروعات المناطق الحرة العامة ٠

– تاتي الاسكندرية في المركز الاول حيث ووفق على ٢٨ مشروعا استثماريا بنظام المناطق الحرة الخاصة وهي تمثل ٤٨ في المائة من المناطق الحرة الخاصة الموافق عليها ثم القاهرة حيث ووفق على ٢٣ مشروعا تمثل ٣٩ في المائة من الاجمالي الموافق عليه ، ثم بورسعيد حيث ووفق على ٥ مشروعات تمثل ٨ في المائة من اجمالي الموافقات وفي السويس ووفق على ٣ مشروعات تمثل ٥ في المائة من الموافقات ٠

وتبين ان عدد المشروعات التي دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي في مشروعات المناطق الحرة الخاصة

« سواء بدات النشاط اوتحت التنفيذ» حوالى ٧٨ فى المائة من اجمالى الموافقات وتبلغ رؤوس اموالهـــا حوالى ٦٧ فى المائة من اجمالى رؤوس الاموال الموافق عليها كمـــا تبلغ التكاليف الاستثمارية حوالى ٨٠ فى المـــائة مـــن التكاليف الاستثمارية الموافق عليها ٠

ـ من هذا يتضح ان المصريين يساهمون بالجزء الاكبر من رؤوس الاموال حيث تبلغ نسبة مساهتهم ٥٧ فى المائة من اجمالى رؤوس الاموال الموافق عليها وبذلك يحتلون المركز الاول من حيث المساهمات ، ثم ياتى رعايا الولايات المتحـــدة الامريكية فى المركز الثانى حيث يساهمون بحوالى ١٧ فى المائة من اجمالى رؤوس الاموال ، ثم رعايا الدول الاخرى فى المركز الثالث بنسبة ١٦ فى المائة ورعايا الدول العربية فى المركز الرابع بنسبة ٥ فى المائة ، ثم رعايا دول السوق الاوروبية المشـــتركة ويســـاهمون بحوالى ٥ فى المائة من اجمالى رؤوس الاموال الموافق عليها ٠